الراصد التنويري

المنبر الدولي للحوار الإسلامي

INTERNATIONAL FORUM FOR ISLAMIC DIALOGUE

Issue 23 / Summer 2014 (Vol 6)

العدد (23) صيف 2014 (السنة السادسة)

شمعة الديمقراطية ورياح الإسلام السياسي

الإسلام السياسي
الشعار والتطبيق

دروس
الخيارات المستقبلية

الإسلاميون
والتحول الديمقراطي

المنبر الدولي للحوار الاسلامي

منظمة غير ربحية تتخذ من العاصمة البريطانية لندن مقرا لها وتعتمد بشكل اساس في ممارسة نشاطها عبر العالم على اقامة شراكات عمل مع منظمات غير حكومية تشاركها في الرؤية والاهداف.

المنبر الدولي للحوار الاسلامي يؤمن ان الطريق الى مستقبل افضل للمسلمين يمر عبر مساعي التحديث والتنوير التي تعيد انتاج صلة سليمة للمسلمين بعصرهم وجغرافيتهم الحالية بالاضافة الى تراثهم.

من هنا فالمنبر معني بالدرجة الاساس بتطوير ثقافة الحوار بين المسلمين انفسهم ويهدف الى بناء الجسور بين اتجاهات التحديث في الفكر الاسلامي المعاصر عبر العالم وخلق فرص للحوار بينها.

ويؤمن المنبر الدولي للحوار الاسلامي ان محاولات التحديث بين المسلمين لا تكون ناجعة دون الالتفات الى اعادة قراءة العقل المسلم بادوات العصر، لكنه يؤمن ان مقاربة العقل المسلم لا تكون ناجعة دون مقاربة المكون الديني، مما يقود بالتالي الى اعادة قراءة النص المؤسس لهذا المكون الديني وبالتحديد القران الكريم.

كما يسعى المنبر الدولي للحوار الاسلامي الى جسر الهوة بين النخبوي والتغيير الاجتماعي عبر تبني طريقة الورشات التدريبية المعاصرة على قيم ومناهج التمكين، التحديث، والمشاركة المدنية الفعالة في الشان العام.

ويحقق اسلوب الورشات التشاركية الهدف الاساس للمنبر في جعل هذه القيم والمناهج مقومات لثقافة مدنية معاصرة عامة بين المسلمين، خصوصا الاجيال الشابة.

النشاطات الحالية:

1. طور المنبر الدولي للحوار الاسلامي الدورة التدريبية «**مهارات النجاح في عالم متغير**» التي تستهدف الشباب المسلم في اماكن تواجدهم وبلغاتهم المختلفة. تعتمد الدورة التدريبية احدث المناهج للتدريب على تطوير مهارات التفكير ورفع كفاءة الاداء على مستوى الفرد والجماعة. وتتميز بمقاربة فريدة من نوعها لأثر المكون الديني على تفكير وسلوك الفرد والجماعات. ولديها برنامجان فاعلان (البرنامج العربي للدول الناطقة باللغة العربية) و(البرنامج الانكليزي لبريطانيا والدول الناطقة بالانكليزية).
2. قام **المنبر الدولي للحوار الاسلامي** بتاسيس والاشراف على عمل شبكة من المتطوعين المعنيين بالتدريب على دورة «**مهارات النجاح في عالم متغير**» التي تشمل اعضاء من كل من مصر، العراق، المغرب، السودان، تونس، الجزائر، البحرين، ولبنان. وتتولى الشبكة متابعة تطوير وتنفيذ البرامج التدريبية في البلدان المعنية.
3. يقوم المنبر الدولي للحوار الاسلامي باعداد ونشر مجلة «الراصد التنويري» باللغة العربية ومجلة «اسلام 21» باللغة الانكليزية والمنشورتان معنيتان برصد اخر اصدارات الفكر التنويري الاسلامي في العالم.
4. أطلق المنبر عام 2012 مشروع مركز دراسات الشؤون العربية والإسلامية «سامي» من لندن. ويعمل المنبر أن يكون المشروع «بيت خبرة Think Tank»، لانجاز أوراق عمل وتوصيات للتأثير على الجهات المعنية.

www.islam21.net

5. انشا المنبر الدولي للحوار الاسلامي موقعا الكترونيا لشبكة (مهارات النجاح في عالم متغير) للعالم العربي باللغة العربية يضم اخبار الشبكة وتوثيقا للزيارات الى البلدان المعنية بالاضافة الى منتدى الخريجين.
6. انشا المنبر الدولي للحوار الاسلامي موقعا الكترونيا لدورة (مهارات النجاح في عالم متغير) للبرنامج الانكليزي يضم اخبار الشبكة وتوثيقا للدورات التدريبية في بريطانيا واوروبا بالاضافة الى منتدى الخريجين.
7. ينظم المنبر الدولي للحوار الاسلامي رحلات تعليمية ـ ترفيهية لخريجي الدورات التدريبية التي يقيمها في لندن ـ المملكة المتحدة.
8. وفي طور التأسيس (وحدة ابحاث) معنية بالبحث العلمي واصدار الاوراق البحثية حول شؤون المسلمين المعاصرين مثل موضوعة التعليم الذي يتلقاه المسلمون في الغرب من المصادر الرسمية (المدارس الحكومية) وغير الرسمية (المؤسسات التعليمية الاهلية والمساجد وغيرها).
9. يقيم المنبر الدولي للحوار الاسلامي ندوات يشارك فيها الباحثون والمعنيون بشؤون جهود تحديث الفكر الديني وشؤون التربية والتعليم للاجيال المسلمة.

نشاطات سابقة:

1. «مقالات الجمعة» كانت عبارة عن مقالات موجزة بأقلام كتاب مسلمين من بلدان عدة، يتناولون فيها هواجس إسلامية معاصرة. وترسل هذه المقالات من طريق البريد الالكتروني في يوم الجمعة، إلى المشتركين في موقعنا.
2. استضاف المنبر حلقات دراسية تعالج جوانب محددة تتصل بواقع المسلمين الراهن، ونشر وقائعها ونتائجها وتقديمها لأفراد أو منظمات معنية.
3. وإصدار «إسلام 21 الشبابية»، التي تركز على الهوية الإسلامية من منظور شبيبة مسلمة.
4. انشا المنبر الدولي للحوار الاسلامي موقعا الكترونيا باللغة العربية واخر باللغة الانكليزية لرصد احدث اصدارات الفكر التنويري الاسلامي في العالم ويتم تحديث الموقع يوميا.

الراصد التنويري

المنبر الدولي للحوار الإسلامي

INTERNATIONAL FORUM FOR ISLAMIC DIALOGUE

العدد (23) صيف 2014 (السنة السادسة)

Issue 23 / Summer 2014 (Vol 6)

د. ليث كبة.. 20 عاماً على انطلاق المنبر

28

الإسلاميون بعد «الربيع العربي»

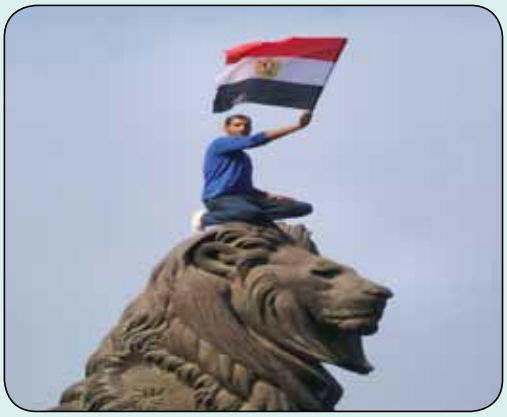

20

حوار مع البرفيسور ضياء الدين سردار

24

الاحتفال بلغة الضاد

36

Al-Rasid Al-Tanweeri
P. O. Box: 5856
London WC1N 3XX
United Kingdom

Phone:
(+44) 20 7724 6260

للمراسلة
alrasid@islam21.net
www.islam21.net

من مهام المنبر:

المساهمة في خلق وتطوير حوار معاصر حول شؤون المسلمين

رئيس التحرير
د. نجاح كاظم

مديرة التحرير
هاجر القحطاني

هيئة التحرير

عبد علي السعيدي (العراق)
هناء صابر (مصر)
عبد اللطيف طريب / مولاي محمد اسماعيلي (المغرب)

الاخراج الفني: **رياض راضي**

الطباعة: MBG INT-London

مبتدأ الكلام

المشروع المجتمعي ـ الثقافي ومدنية الدولة

كنا نطمح، رغم شكوك البعض، في امكانية الاسلام السياسي في صياغة نموذج سياسي ـ اجتماعي ترنو له الأبصار ويتلامس عملياً في تصالح الاسلام مع الديمقراطية. ولكن، ما نرى اليوم هو تعثر عملية التحول برمتها.

وإذا تملكنا الجرأة في تلفظ عبارة «فشل الاسلام السياسي» لاحداث الانتقالات المجتمعية باتجاه الديمقراطية.. فقد يكون استخدام كلمة «فشل» مؤثر في ثقافتنا، حيث تعني الكارثة، لذا فان البعض يتحاشى استخدامها، بينما يتم تداولها بشكل طبيعي في الأمم الناجحة لأجل إعادة قراءة جذرية للمشكلة فيما يتعلق بالمقدمات، المجرى، التبعات والمآلات.

ما جرى في مصر حول الدستور ابان حكم الاخوان ومحاولة أسلمة المؤسسات والاستئثار بالمغانم وفشل التعامل مع الاقتصاد لم يكن خافياً. ليس هذا فحسب، بل لم يتمكن الاخوان من وضع مؤشرات أولية تعكس الرؤى العميقة لحداثة سياسية مفقودة في بلداننا واستيعاب واقع مدني جديد لم يكن أثناء حكم مبارك.. دون أن نقترح الحل العسكري الحالي وفرضيته المربكة.

وللأحزاب الاسلامية السياسية ـ من جميع المكونات الاسلامية ـ الباع الأطول في العراق الجديد، التي تتداول الديمقراطية اسماً، وفعلياً يتم البناء المدني على أسس خاطئة، اذ لا توجد مؤسسات سياسية، بل هناك سلطة ومحاصصة مقيتة قائمة على توزيع الوزارات والهيئات لهذا الحزب أو تلك الجماعة، ما أدى الى عدم القدرة لاحداث الشفافية المطلوبة والمساءلة.

فالعراق يحتل الرقم 3 في التقرير الأخير لقائمة منظمة الشفافية العالمية الخاص بالفساد، بالمقابل النظام والطبقة السياسية غير واعين لواقع اجتماعي وسياسي يتكون بعيداً عن الصورة المألوفة لعراق صدام.

أما تونس التي ما زلنا نعول على تجربتها وبداية الطريق لدستور توافقي، فان هامش الحرية فيها ما زال محدوداً لعدم احداث أسس التحول المدني، أهم مقومات الديمقراطية، وما يقابلها من اغتيالات، بلعيد مثالاً لا حصراً، وتعثر التخطيط الاقتصادي، اضافة الى انها ساحة مضطربة تبحث عن هويتها الجديدة. وحالة الفوضى العارمة في ليبيا وعدم تبلور سلطة تستند الى دعائم شعبية واسعة.

وكشفت تجربة السودان قبل ذلك عن غياب المؤسسات السياسية وعدم القدرة على ادارة دولة حديثة.

قطاع غزة يعيش واقعاً ميزه الفشل المتجذر والخراب المحقق كمرحلة انتقالية صعبة تتطلب عدة عوامل لتفسيرها لعل أبرزها:

ـ الاستبداد ومحاصرة الحراك المدني وعدم ترجمة سعته لعقلنة المسالك السياسية في عزل المنتقدين أو الضغط على المنافسين، والاعتقاد دينياً أنهم خلفاء الله وقدسية وجهة نظرهم، مما قاد الى التشدد أو التمايز. وقد عبرنا عن هذا الرأي في العدد 15 من مجلة الراصد الصادرة في شتاء 2012.

ولعل الاستمرار في طرح الشعارات كـ «الاسلام هو الحل» أو «مجتمع ودولة» التي أصبحت مقولات مقدسة ومقننة لمرحلة تجسد واقعاً جديداً، فطبيعة الشعارات في تسطيح العقل واختزال تفاصيل المحتوى لتقود عملياً لمقاربة آيديولوجية، ما تم فصل الثورات العربية عن أهدافها الاجتماعية والاقتصادية وربطها بأدلجة أحزاب الاسلام السياسي. ففي عصر المعرفة هل بالامكان أن يكون هناك شيء اسمه «رعية» أو «عامة الناس»؟

في ظل ثورة المعلوماتية، يصل الفرد رقم هائل من المعلومات والمعارف في دقائق، بينما ما زال دور الاسلام السياسي يتمثل في جعل الفرد ينظر لذاته بصفته مستهلكاً وليس معطاءً أو دون قيمة تجربته المجتمعية.. لذا تنبع الحاجة الى وجود مرشد يقرر له ويختار عنه، حيث العقل قاصر عن تدبير الفرد لشؤونه.

فالأولى بناء قدرات الأفراد ومهاراتهم عبر الوعي الذاتي والجذري وتواصل الذات / الآخر لبناء شفافية مع الذات والآخر بدل الوعي الشكلي والفوقي. وهنا تنبع أهمية العمل المؤسساتي الحديث وبرامج العمل وتخطيط مشاريعها.

والعامل الأهم هو مدنية الدولة (تكلمنا عن هذا الموضوع في العدد 6، خريف 2009) مفهوماً ومحتوى. فالحاجة الى دور الدولة لتنظيم علاقتها مع المجتمع وتكون الرابط الاجتماعي بين الأفراد مدنياً واجتماعياً وليس عقائدياً، ما يمكنها إدارة التعدد والتنوع وتوفير الضمانة القانونية للسلطة والتعامل مع المواطنين على اساس مفهوم المواطنة وليس الرعية.

تعاني مجتمعات المنطقة العربية من مشاكل عدة لملفات محلية واقليمية ودولية ما يتطلب الاتيان بمشروع مجتمعي ـ ثقافي متحضر، يميزها عن المشروع الاقتصادي التركي أو المشروع السياسي الايراني، وباستراتيجيات فاعلة الرؤى، واضحة الأفق مع بوصلة عمل يكون قلبها الانسان وقيمته وكرامته وعطاؤه.

من الضروري عدم الوقوع في الاحباط في هذه المرحلة الانتقالية المربكة التي تحتاج تحولاتها الحضارية التعددية لسنين طويلة، تأخذ قسطها من المسيرة التاريخية، حتى تصل مستوى الطموح والنضوج ■

نجاح كاظم

هل تجاوزت أحزاب الاسلام السياسي مأزق العبور الى الدولة؟

علاء الدين الراضي
اكاديمي عراقي

يأتي دور النخبة في بلورة منعطف اجتماعي ضمن مسار التغيير

رفض الدولة ومكوناتها الحديثة هو رفض للحداثة بكل صيغها

لم تتجاوز أحزاب الاسلام السياسي، كجزء من ثقافة الأمة، المأزق في تأسيس الدولة. فالمأزق الذي صاحب فترة ما بعد التحرر من الاستعمار ثبّت أفكار ما يسمى بعصر النهضة التي قامت على استنساخ الاجراءات التقنية المقبولة «شرعاً» من الغرب ومنعت بالمقابل استيعاب المكونات الذهنية المصاحبة لها.

ورسخت تلك المفاهيم قراءة التراث السياسي العربي ليس على ضوء تطورات تاريخ الانسان وتجاربه الفعلية، بل التقنين التقني الفقهي، وبالتالي الانفصال عن الواقع وعدم ارتباطه بالتاريخ.

ولعل الأكثر أهمية ربما يكمن في عدم القدرة على تطوير مفاهيم التنمية الاجتماعية والذاتية لواقعنا وحياتنا ونموها العضوي في المجتمعات العربية واستبدالها بنمط تنمية ذاتية قائمة على محاكاة الغرب أو تطبيق خطط غير ناضجة أو بسبب رؤى حاكم ما أو بناء البلاد بدلاً عن بناء العباد، ما جعلها في النهاية عمليات غير متكاملة ومشوهة وناقصة.

ونعني تفصيلاً ان الغرب طور تنميته الاجتماعية بعد حروبه، متناغماً مع أفكاره وثقافته ومجتمعه.. كذلك الحال في اليابان قبل حوالي ثلاثة أو أربعة عقود، والصين والهند اليوم.. التي عاشت نهضاتها بعد سلسلة متعاقبة من نضوج اجتماعي ونمو ذاتي، بينما ما زلنا لا نعي توقفنا الحضاري لقرون خلت (منذ سقوط بغداد على يد التتار عام ١٢٥٨) ودورها اليوم في الردة الاجتماعية الممهدة لانهيارات النسيج الاجتماعي لصالح العشيرة أو الطائفة أو الحزب، كما في العراق ولبنان ومصر.

ترفض مجتمعاتنا حركة الزمن معتقدة ان خصوصيتها تكمن في توقف التاريخ

والأخطر من كل ذلك ترفض مجتمعاتنا حركة الزمن، معتقدة ان خصوصيتها الحضارية تكمن في توقف التاريخ، ما يتطلب سجن الوقت داخل رؤى احداثيات صيغ الاجتماع ـ الثقافة السالفة.

فالاشكال المختلفة والصغيرة للهويات الاجتماعية، كالعشيرة والطائفة، في البلدان العربية كلها تلتقي في هدف واحد، رفض الدولة ومكوناتها الحديثة، وهو رفض مستمر للحداثة بكل صيغها وبدائلها، ما يفاقم تحديات التنمية الذاتية التي هي أهم بكثير من تحديات العامل الخارجي.

وزاد في الطين بلة تقصير المفكرين العرب، لعدم قدرتهم على تشكيل حالة نهضوية نافذة وضاغطة باتجاه الانتفاضات العربية الراهنة.. ما يعقد وضع اليوم في عدم استيعاب مقدمات مأزق الربيع العربي، أو تشخيص أمراضه وما نتج عنه واقعاً بائساً يشد الى الاحباط نتيجة ما آلت اليه الأمور تالياً.

ويأتي دور النخبة ضمن هذا السياق مهماً في بلورة منعطف فكري واجتماعي في مسار التغيير نتيجة تأثيرها الشاخص في بلورة مواقف وسياقات تساهم في تعزيز نهضة مجتمعية ترتبط بالماضي والابتداء بالمستقبل لتغير الحاضر، الامر الذي يساهم في انتشال ما تبقى للغالبية من حلم وترجمته على ارض الواقع.

اذن فالحاجة ماسة لقراءة جذرية جديدة تأخذ أعلاه وغيره في الاعتبار في محاولة جدية لتجاوز الكثير من العقبات التي ما زالت تعترض طريق التطور العقلاني والتنمية المستدامة التي تضع الانسان اساساً اولياً باعتباره وريث الخالق على الارض ■

الإسلام السياسي وإشكالية الشعار والتطبيق

«لا يمكن لمن يؤمن بالمطلقات والثوابت أن يكون ديمقراطياً. كذلك يستحيل على من يرى نفسه هادياً للناس من ضلالتهم أن يشاركهم الرأي والقرار فضلا عن الحكم..».
«مشكلة الأديان جميعا أنها أكثر شيء عرضة للاختطاف والتزييف. وحين يحصل ذلك، ولطالما حصل ولا يزال.. حينها يتحول الدين من ثورة للقيم الى أفيون مخدر أو سيف مسلط على رقاب الناس!».

غياب المشروع الوطني لدى حركات الإسلام السياسي يعود الى غياب ثقافة المواطنة

لا تؤمن حركات الاسلام السياسي بالديمقراطية لاعتقادها انها منتوج غربي بحت

الدافع الأساسي لتناول حالة الفصام بين الشعار والتطبيق أو بين الأقوال الأفعال لدى معظم حركات الإسلام السياسي دون غيرها يعود لخطورة الفكر الذي تؤمن به تلك الحركات، فهي تدعي امتلاك المقدس والدفاع عنه، كما تتصوّر أنها المسؤولة دينياً عن هداية البشر. مضافاً الى ذلك انها لا تعي حجم الإساءة التي تسببت بها للدين ولرموزه، الأمر الذي جعلها تمثل حالة التخلف والرجعية والنكوص وحتى العنف الأعمى. علاوة على ذلك، أن الكثير من تلك الحركات وبسلوكياتها غير المسؤولة جعلت الآخر غير المسلم يعيش حالة «الإسلام فوبيا» إذْ صورت له الإسلام ديناً يقوم على إلغاء وجود الآخر لا التكامل معه في قراءة للدين غاية في الجهل والتطرف.

ولهذا، لابد حين نتحدث عن الإسلام السياسي أن نشير، وبشكل مقتضب، الى الأسس الفكرية والعقائدية التي أسهمت في تشكّله وفي صياغة أدبيات خطابه وأنشطته المختلفة ومشاريعه السياسية، هذا إن كانت لديه مشاريع سياسية أصلاً. ومن المعروف أن معظم حركات الإسلام السياسي، وإن كانت تتخذ من المقدس ورموزه شعاراً لها، فهي في الحقيقة، شأنها شأن غيرها من الأحزاب النهمة للسلطة ومكاسبها، بل لعل فرصة الحكم التي حصلت عليها بعض تلك الحركات والأحزاب تثبت بما لا يدع مجالا للشك أنها الأكثر نهماً للسلطة والأكثر تمسكاً بحبائلها بل المفارقة المضحكة المبكية أن الإسلام السياسي، في معظم صوره وأشكاله، والذي دائما ما يرفع شعار محاربة الظلم والطغيان هو الأكثر ظلماً وظلامية وطغياناً حين يتاح له أن يحكم، ويكفيه ظلماً أن يدعي الحكم نيابة عن الله وقتل من يخالفونه الرأي بسيف (الله).

كما أن من غير المنطقي اعتبار تلك الأحزاب دينية بالمعنى الدقيق حيث لا يمكننا أن نضفي على تجارب البشر، مهما كان حظهم من العظمة، أن نضفي عليها قداسة الدين، هذا من جهة. ومن جهة اخرى، أن الدين الذي يشكل الأساس المعرفي والمنظومة الأخلاقية لتلك الأحزاب ليس هو في حقيقة الأمر دين الله المنزّل على نبيه بقدر كونه مجموعة من القراءات والتصورات والاجتهادات البشرية لذلك الدين المقدس، فضلاً عن أن نفس تلك الرؤى والقراءات والاجتهادات هي وليدة الأزمات المتمثلة بالتناحر السياسي والطائفي الذي بدأ منذ صدر الإسلام ولم يتوقف حتى يومنا هذا.. فجميع الطوائف الإسلامية على مالها من قدر وأهمية لم تحتكم، في معظم مواقفها، للموضوعية والجدل بالتي هي أحسن في علاقتها مع بعضها البعض، فضلا عن علاقتها بالآخر غير المسلم.. ولهذا لا يمكن إغفال هذه الناحية وكيف كان لها الأثر البالغ في صياغة ثقافة تلك الحركات التي

سلوك حركات الإسلام السياسي جعلت الاخر غير المسلم يعيش حالة «الإسلام فوبيا»

عبدعلي السعيدي

أستاذ جامعي ومدرب على «مهارات النجاح في عالم متغير» - العراق

تعتبر الاختلاف جريمة كونها ثقافة لم تنشأ في أجواء حوار هادئ وبنّاء ولا في بيئة انفتاح حقيقي على الآخر.

ولعلنا لا نجانب الصواب حين نزعم أن القاسم المشترك بين معظم ما يسمى بحركات الإسلام السياسي هو أنها جميعا متأزمة في تكوينها كونها وليدة الأزمة...! الأمر الذي، غالبا، ما ينتهي بها إلى نهاية تثبت للمتتبع المنصف أنها تحمل في خلايا تكوينها نفس الفايروس الذي توهمت يوما أنها ستخلص الناس من أثره القاتل. فالمستضعفون والمستكبرون في بلداننا يخرجون من نفس المستنقع ولهذا يكمل فايروس التسلط والخضوع دورته عندنا بامتياز وعلى مرّ تاريخنا الطويل مع شديد الأسف، فحين يصبح الخاضع متسلطاً يمسي المتسلط خاضعا وهكذا دواليك.

والمراقب لأداء الأحزاب الدينية تلك في فترة معارضتها للأنظمة الحاكمة أنها جميعا تعاني من أزمات كثيرة انعكست بشكل فاضح على أدائها في مرحلة حكمها لبعض البلدان إلى الحد الذي دفع بالكثيرين أن يعبّروا وبشكل واضح عن تذمرهم وخيبة أملهم بتلك الأحزاب. مضافا لذلك أن تلك الأحزاب لا تختلف عن غيرها فيما يتعلق باللعبة السياسية، بل لعل خطيئة الأحزاب اللادينية تكاد لا تقاس في ميزان الحقيقة، إذا ما قورنت بخطايا الإسلامويين، حيث أن الأولى لم تخدع الناس باسم المقدس يوما، بل كانت شعاراتها واضحة وصريحة إلى حد كبير بغض النظر عن طريقة الأداء. لقد لجأت معظم الأحزاب الدينية، والتي وجدت نفسها مجبرة على الاحتكام لصندوق الاقتراع، إلى استخدام الشعارات والرموز الدينية في حملاتها الانتخابية، بل أن بعضها قد لجأ إلى تزوير أصوات الناخبين باسم مصلحة (الإسلام والمسلمين) أو كي لا يصل للسلطة العلمانيون (الكفرة)!

ويمكن حصر أهم مواطن الخلل في فكر وأداء تلك الأحزاب بالنقاط التالية:

ثقافة الانغلاق على الذات

يمكننا القول أن جميع حركات الإسلام السياسي، وفي عموم المنطقة العربية والإسلامية، تنظر بعين الريبة للمنتج الثقافي الغربي بشكل عام لأيمانها بنظرية المؤامرة وباعتقادها أن الغرب (الكافر) يستهدف الإسلام ورموزه بشكل رئيسي كونه، كما يرون، يشكل التحدي الأخطر بالنسبة لذلك المستعمر الذي يسعى جاهداً للهيمنة على مقدرات الشعوب المسلمة كون بلدانها تأتي في صدارة بلدان العالم من حيث الغنى بالثروات الطبيعية والموارد البشرية.. ولعل هذا هو أحد الأسباب المهمة في عدم انفتاح المسلمين بشكل عام وحركات الإسلام السياسي بشكل خاص على الثقافة الحديثة، بل أنهم يبذلون جهودا كبيرة في تحريض الناس وتنفيرهم من تلك الثقافة الأمر الذي أدى إلى حدوث قطيعة كبيرة وعزلة شبه تامة عن تلك الحضارة.

تركزت جهود مؤسسي تلك الأحزاب وقادتها على التركيز على التراث العربي والإسلامي ثقافة ومنهج عمل، والسبب في ذلك يعود إلى أن المسلمين عموما لم يتمكنوا حتى هذه الساعة من الخروج من ثقافة النظر للحاضر وحتى المستقبل بعيون الماضي، رغم قداسة وعظمة الكثير من رموز الماضي، غير أن للزمن شروطه المنطقية ومتطلباته الحتمية التي أقرها الإسلام واعترف بها وعمل جاهداً على مراعاتها.

وبقدر تعلق الأمر بالأحزاب الدينية، نجد أنها وليدة ثقافة أحادية يمكن أن تقتصر على ثقافة الدين أو المذهب ولا تذهب وراء ذلك، بل لعل ثقافة بعضها ثقافة بيوتات وأسر أقرب ما تكون للإقطاع الديني. ولعل السبب الرئيس وراء شيوع التدين الشكلي وغياب التدين المضموني يعود بالدرجة الأولى إلى حقيقة أن تراث المسلمين جميعا قد ولد في أجواء التأزم السياسي والطائفي، الأمر الذي جعله ينحرف في الكثير من جوانبه عن خط الإسلام الذي جاء به نبي الإسلام، ويمكننا القول أن معظم فقهاء المسلمين وخصوصا المنضوين

تحت لواء السلطة منهم قد قاموا ، ولا يزالون، بحركة انقلاب كبرى ضد مفاهيم دين الإسلام وقيمه الكبرى وقد نجحوا إلى حد كبير في تشويه تلك المفاهيم وإفراغها من معناها حيث أصبحت قيم القبيلة هي الحاكمة ولكن بعباءة الدين. فالمذاهب الإسلامية لا تمثل، إلى حد كبير، مجرد اختلاف في الرؤى والأفكار بقدر ما تستبطنه من صراع محموم على السلطة والنفوذ ولكن بشعارات دينية كـ « الإسلام هو الحل » أو «الإسلام يقود الحياة» والمقصود بالإسلام هنا هو إسلامهم لا غير أو قل فهمهم للإسلام.

ولم تستطع حركات الإسلام السياسي في عالمنا العربي أن تنفتح على تجارب الشعوب الأخرى خصوصا في المجال السياسي كي تتمكن من إنضاج تجاربها في ميدان العمل بغية الوصول إلى رؤية شاملة للحكم خصوصا في هذا العصر الذي ثبت فيه أن الديمقراطية الحقيقية هي الخيار الأنسب لجميع شعوب الأرض بما في ذلك الشعوب الإسلامية. ورغم اشتراك تلك الأحزاب في اللعبة الديمقراطية فمعظمها، إن لم نقل كلها، لا تؤمن بالديمقراطية أصلاً، حيث ترى في الديمقراطية منتجاً غربياً قد لا يلتقي مع الكثير من الطروحات الدينية التي يتبناها بعضهم كمشروع الدولة الدينية (دولة الخلافة) وولاية الفقيه وما شابه.. كما أن تلك الأحزاب تنظر للفرقاء من غير الإسلاميين أو غير المنتمين لدين معين أنهم ضالون يحتاجون للهداية وأن (المؤمنين) هم (أولياء الله وأحباؤه) وهم الأولى بالأمر من غيرهم.

العشوائية في اختيار الأتباع

شأنها شأن ما يحصل في معظم المؤسسات الدينية، تتسم عملية اختيار الأتباع في الأحزاب الدينية بالعشوائية وانعدام الضوابط. ومن بين أكبر عيوب المؤسسات الدينية، التي هي غالبا منبع الحركات الدينية، أن الكثير ممن يرتادونها هم الفاشلون في حياتهم الدراسية والعملية، وكثيراً ما يكون هؤلاء هم زعماء تلك الحركات والوسطاء بينها وبين صنّاع الفتاوى التي غالبا ما تصادر حياة الآخر، فضلاً عن رأيه ولعل حركات السلفية الجهادية خير مثال على ما نقول، وإذا كان لتلك الحركات بعض العذر في عشوائيتها وتخبطها بسبب طبيعة الأنظمة الوحشية التي تحكم عالمنا العربي والإسلامي وتعقيدات الوضع الأمني آنذاك. فالغريب أن تستمر تلك الأحزاب في تخبطها حتى بعد أن تمسك بدفة السلطة. علاوة على ذلك أن منهجية تلك الأحزاب قد اعتمدت تغييب الكفاءات والتركيز على الذين يكونون لها أتباع صامتين يسيرون وفق رؤاها الجديدة كالآلات الصماء.

غياب المشروع السياسي والوطني

لم يكن لدى تلك الأحزاب مشروع سياسي واضح يحدد طبيعة علاقة بعض قادتها بالبعض الآخر، فضلا عن علاقتها مع الآخر المختلف سياسياً وثقافياً وحتى عقائدياً ولا الكيفية التي ستدير بها العملية السياسية في بلدان متنوعة المذاهب والأعراق حين يحدث التغيير المرتقب. ولهذا شهدت تلك الأحزاب في مراحل معارضتها انقسامات كادت أن تودي بها في لحظات تاريخية حرجة. ومن الغريب أن يستمر ذلك الخلاف والانقسام حتى بعد امتلاكها للسلطة.. وهذا يدل على افتقارها لمشروع سياسي بديل لمشروع الأنظمة التي دعت لتغييرها.

وأثبت الواقع المعاش بما لا مجال للشك فيه أن معظم تلك الحركات، إن لم نقل كلها، لا تزال مرتبطة بدول خارجية.. والأدهى من ذلك أن ولاء البعض منها لتلك الدول أكثر من ولائه للبلد وأهل البلد، إن قادة تلك الأحزاب لا يمتلكون حتى الآن أية رؤية وطنية يمكن أن تجمع أطياف هذا المجتمع المتنوع، كيف يمكن لأبناء البلد الذي يحكمونه أن يتعايشوا معا وعلى أي أساس وما هي الضمانات؟! إن غياب المشروع الوطني يعود بلا شك لغياب ثقافة المواطنة في معظم موروثنا الثقافي وخصوصا في أدبيات تلك الأحزاب حيث الولاء للمذهب والطائفة أو الحزب يأتي فوق كل الاعتبارات إلى الحد الذي قد يكون فيه ولاء طائفة معينة لدولة أخرى تتبنى نفس المذهب على حساب ولائها لبلدها الذي تعيش فيه! وهذا يثبت أن تلك الأحزاب في مرحلة المعارضة ليست هي في مرحلة السلطة، بل لعل خروجها على الشعارات التي كانت ترفعها يصل حدا تتبنى فيه شعارات الحاكم الذي حاربته، ولعل جميع شعارات الإسلامويين تختفي على عتبة السلطة.

> المفارقة ان الإسلام السياسي الذي يرفع شعار محاربة الظلم هو الأكثر ظلماً وظلامية

القطيعة بين السياسي والثقافي

تمثلت تلك القطيعة بين السياسي والثقافي بإخفاق تلك الحركات والأحزاب في كسب الطبقة المثقفة إلى صفوفها بسبب افتقارها لطروحات ومشاريع سياسية وثقافية واضحة تشكل مادة جذب لتلك الطبقة المهمة، بل تَرَكّز جل اهتمامها على التنافس من اجل تحقيق المكاسب الضيقة الأمر الذي جعلها تدخل في دوامة من التناحر والشقاق في ما بينها إلى الحد الذي انخرط فيه بعضها في أعمال قتل وقتل مضاد كادت أن تدخل البلدان التي حكمتها هاوية حرب أهلية طاحنة.. وحين ننظر لأداء تلك الأحزاب في مرحلة تقلدها للسلطة نجد أن القطيعة بين السياسي والثقافي لها ما يبررها حيث البون الشاسع بين من يحتكم للرصاص ومن يحتكم للكلمة. لقد انصب جل اهتمام الأحزاب الحاكمة في تلك البلدان على المريدين والأتباع لتحقيق حلم (دولة الخلافة) ولم يخطر ببالهم أن يلتفتوا للمثقف ولمراكز الثقافة. فلم يسجل الواقع للإسلامويين الذين حكموا والذين ما زالوا يتحكمون إهتماماً ملحوظاً بوزارة الثقافة وما يرتبط بها من دوائر ومراكز للفن والإبداع.. لقد أتخموا البلدان التي تحت أيديهم بالمدارس الدينية وبالجوامع والحسينيات على حساب المسارح والمراكز الثقافية ودور النشر.

خلاصة القول أن الحركات والأحزاب الإسلامية بمجملها تستند بشكل وآخر الى مرجعية التراث الإسلامي ورجالاته وما يشكلونه من رمزية تضعهم في خيال أولئك الأتباع فوق مستوى النقد والمراجعة، الأمر الذي يجعل من تلك الحركات وإن تعددت رموزها وولاءاتها تسير في تفكيرها بما يشبه سكة القطار، حيث إنها سواء شرّقت أو غرّبت في تفكيرها تعود لاعتقاد راسخ لن تحيد عنه أبدا، مفاده أن أمتها خير الأمم ودينها (هي) وحده الذي «يهدي للتي هي أقوم» وأن «السلف الصالح» هم وحدهم من يرسمون خارطة الطريق للحاضر وحتى للمستقبل.. ولهذا فالعقل الديني للإسلام السياسي مسكون بحلم الدولة الدينية التي تستمد شرعيتها من تفويض الله للمؤمنين الذين وعدهم أن « يرثوا الأرض ومن عليها » ■

مصيدة الاسلام السياسي

هاجر القحطاني

قال لي رجل ثمانيني من اصل مصري تعليقاً على التحولات الاخيرة في مصر: دا احنا فضيحة!

كان الرجل مصدوماً من قدرة الشعب المصري على هضم مفارقات غرائبية في المشهد السياسي هناك. مثل عودة الجيش بشرعية ثورية الى الحكم، والصعود الاحتفالي ثم السقوط المروع لاحدى اهم واقوى واقدم الحركات السياسية الاسلامية في العالم خلال فترة قياسية.

قلت له: هكذا يبدو الامر من بعيد. لكن من يدري كيف يتم امتصاص هذه التحولات في النسيج الثقافي والاجتماعي في مصر، من يدري كيف سينعكس ذلك على نظرة المصريين لحاضرهم وماضيهم ومستقبلهم؟

قال لي يائساً: اي جزء من هذا «النسيج» هو المسؤول عن عملية الامتصاص هذه. الناس البسطاء ينكسرون فقط. ولابد من وجود نخبة تتعلم مما يجري. لا احد يرى هذه النخبة او يسمع صوتها.. وهذه هي فضيحتنا!

مصر هي كبرى بلدان المنطقة العربية عاشت لحظة تحول تاريخية عبر حراك شعبي عارم نحو نظام حر تشاركي باتجاه تحول ديمقراطي حقيقي.

وباستثناء تونس الى حد ما، فقد نجحت الثقافات المحلية في بلدان «الربيع العربي» في مقاومة التحديث الثقافي والسياسي، فحصلت ردة نحو التسلطية الابوية وتحولت الفرصة التاريخية مصيدة لحركات الاسلام السياسي وامتحاناً صعباً لقدرتها على التحديث والمواكبة.

وبدلا من النهوض بالثقافات المحلية واجهت الحركات السياسية ذات التأطير الديني مصيراً من ثلاثة: ان ذابت في منظومات اجتماعية اقل حداثة مثل القبيلة، او استغرقت في «لعبة سياسية» محكومة بقيم موروثة من نظم سابقة كانت قد استمدت شرعيتها التاريخية من محاربتها، فأقصيت وفككت بالقوة فانكشف قصورها.

فما هي العيوب الجوهرية التي تحولت الى كعب آخيل لهذه الحركات فكشفتها للمتربصين بها، والمتربصين بالتحول الديمقراطي الطبيعي للمنطقة؟

لا شك ان هذا السؤال يحتاج دراسة معمقة وممتدة لمقاربة اجابة مفيدة عليه. لكني سأسجل هنا ملاحظتين تمثلان وجهة نظر فاعل اجتماعي "قريب انسانياً وعملياً من هذه الحركات":

ثمة تعال ملحوظ عند اغلب هذه الحركات على طبائع الانسان والمجتمعات. التغيير المرغوب لدى هذه الحركات يؤطر بالوصاية الابوية ويكون غالبا عبارة عن بناء فوقي يفرض على الناس دون الاخذ بعين الاعتبار قوانين التحول الاجتماعي التي يراقبها ويلاحظها العلماء على امتداد وجود التجمعات البشرية.

في الغالب، تستمد المؤسسة في هذه الحركات شرعية مطلقة لها من سلطة النص الديني الذي يؤطرها فكرياً، وهذا مطب يقع فيه الكثيرون - برأيي- عن حسن نية ربما: ان تبنيك لمعنى غائي متسام (كأن يكون مصدره القرآن الكريم) قد يوهمك بان ذلك كاف لضمان كفاءة وحسن ادارتك لتعقيدات حركة الفكرة والانسان على الارض.

في حين ان التأطير الغائي (الفلسفي) يوفر سقفاً مثالياً ideal يكون ـ في افضل الاحوال ـ معياراً لقياس قرب وبعد الفعل على الارض من الصورة النموذجية لذلك الفعل، وليس معياراً لاصدار الاحكام على الفاعلين او تصنيفهم اخلاقياً. كما ان هذه الصورة النموذجية العليا (المثل الاعلى) ليست معطى جاهزاً نهائياً مكتملاً في ذهن الانسان، بل هي مرهونة بقدرة هذا الذهن على التلقي الموضوعي لهذه الصورة، ولذلك فهي تتخلق باستمرار، بتطور الذهن وقدراته ومعارفه.

وهذا الامر يفرض ـ لا مفر ـ الحاجة الى التحلي بذهنية التعلم المستمر، اي ذهنية المراجعة والنقد.

وبطبيعة الحال فان الذهن لا يتطور ولا يتعلم خارج التفاعل الحيوي والذكي مع التجارب على الارض وبين الناس وعبر الثقافات السائدة، مهما كانت المآخذ على هذه الثقافات، التي تنشأ هذه الحركات، في الغالب، لتغييرها نحو صورة جاهزة مرسومة مسبقاً، في تعسف واضح على طبائع البشر.

عملية التعلم تتم عبر هذه الثقافات ومن خلالها وداخلها وليس بمجاورتها او فوقها!

Hajar@islam21.net

الدروس المستقاة التي تجعل خياراتنا المستقبلية أكثر حكمة

الاستبداد هو المنتصر في مصر باعتباره الطريق الوحيد لحماية المواطن من ضريبة الحرية

المنطقة العربية متورطة في صراع دولي ضخم أكبر منها

يامن نوح

أخصائي وباحث انثروبولوجي ومؤسس بيت النجاح في القاهرة ـ مصر

لا يوجد أي شيء على الاطلاق يبرر حجم القسوة الشديدة التي تم بها فض اعتصام رابعة العدوية في القاهرة بتاريخ 14 آب – أغسطس 2013، برغم تضارب الآراء حول سلمية الاعتصام وما إذا كان قد احتوى على عناصر مسلحة، كما بإمكاننا الخلاف حول موقف الاعتصام السياسي ومدى شرعية مطالبه، لكن في تقديري لا يمكننا الخلاف حول الطريقة التي تم بها فض الاعتصام، ما جعل الكثير من المتعاطفين مع المسألة يعتبرون اعتصام رابعة رمزاً حقيقياً للصمود أمام القوات الرسمية.

ولكن خلف هذه المعركة يكمن العديد من الإشكاليات التي يجب النظر اليها ببعض التأمل، لاستخلاص الدروس وفهم المسألة في سياق أكبر هو سياق الحراك السياسي والاجتماعي الذي شهدته المنطقة منذ اندلاع الثورة التونسية في كانون الاول – ديسمبر 2011 ما عرف بعد ذلك بالربيع العربي.

ماذا حدث؟

ابتداء علينا أن نعرض الأحداث سريعاً لنرى كيف تطورت الأمور الى هذا الحد. في 30 حزيران ـ يونيو 2012 تسلم مرشح جماعة الاخوان المسلمين محمد مرسي السلطة رسمياً في مصر بعد انتخابات شهد لها بالشفافية والحياد، وفي الأشهر الأولى حظي الرئيس محمد مرسي بتأييد واسع النطاق من قطاعات ثورية عديدة، رغم وجود تساؤلات حول مدى تدخل جماعة الاخوان المسلمين في قرارات الرئاسة. في أواخر تشرين الثاني ـ نوفمبر 2012 أصدر مرسي اعلاناً دستورياً يمنح فيه لنفسه بعض الصلاحيات التي لاقت رفضاً واسعاً من قطاعات المعارضة، بالإضافة الى بعض القرارات الأخرى التي رآها البعض من المطالب الثورية الأصيلة مثل اقالة النائب العام المعروف بولائه لنظام مبارك. تفاقمت الأزمة مع تصاعد نبرة المطالبات بإلغاء الإعلان الدستوري والتي قابلها الرئيس والجماعة بالتشكيك والتهوين من حجمها، ما أدى الى تفاقم الوضع وحدوث اشتباكات عنيفة بين أنصار المعارضة وأنصار جماعة الاخوان المسلمين أمام قصر الاتحادية سقط على إثرها عدد من القتلى والمصابين.

تراجع مرسي بشكل صوري عن بعض بنود الإعلان ما نتج عنه استقالة معظم مستشاريه المستقلين وذوي الثقة والوزن السياسي، وكذلك نتج عنه بروز حركات تطالب بإسقاط الشرعية عنه ونظامه وتدعو الى اعتصام ضخم يوم 30 حزيران ـ يونيو 2013 لإسقاط النظام. بدا أن النظام والجماعة لم يتعاملا مع مثل هذه الدعوات بالجدية الكافية، مما أسفر عن تصاعد التأييد لهذه الحركات تدريجيا ونزول

كانت القوة المحركة لاعتصام رابعة هي ولاء جمهور التيار الإسلامي لمشروع الدولة الإسلامية

الملايين بالفعل في اليوم المتفق عليه وبعد ثلاثة أيام أصدر الجيش المصري بالتعاون مع الأزهر والكنيسة ورموز المعارضة بياناً تم بموجبه عزل الرئيس وتشكيل حكومة تسيير أعمال وتولى السلطة رئيس المحكمة الدستورية.

اعتصم الآلاف من مؤيدي الرئيس مرسي وداعمي ومؤيدي جماعة الاخوان المسلمين في ميدان رابعة العدوية منددين بالبيان ومعلنين بقاءهم حتى اسقاط ما أسموه «الانقلاب العسكري» على شرعية الرئيس مرسي والبرلمان المنتخب الذي كانت أغلبيته بطبيعة الحال من جماعة الاخوان المسلمين. استمر الاعتصام مع تصاعد نبرات إعلامية تؤكد للجماهير وجود أسلحة داخل الاعتصام، كما تؤكد حدوث ممارسات مخالفة للقوانين. وحتى يوم الفض وجهت السلطات العديد من النداءات الى المعتصمين بفض الاعتصام، وهي النداءات التي لم يستجب لها بالطبع المعتصمون المتمسكون بشرعية الرئيس ونظامه والداعون الى اسقاط «الانقلاب العسكري» الذي قام به قائد الجيش عبد الفتاح السيسي.

وفي يوم 14 آب ـ أغسطس 2013 تم فض الاعتصام بواسطة وحدات الشرطة والجيش باستخدام القوة المفرطة ما أسفر عما يزيد عن الف قتيل ومئات الجرحى والمفقودين. وأعقب ذلك ـ وإلى الآن ـ حملة اعتقالات واسعة لكل عناصر الاخوان المسلمين ومؤيديهم.

ماذا كان يعني اعتصام رابعة؟

من الناحية السياسية، اعتصام رابعة كان يمثل تشكيكاً في شرعية الدولة التي قامت في اعقاب بيان العزل الذي أصدره الجيش، وكذلك كان يمثل ورقة الضغط الأخيرة لصالح جماعة الاخوان المسلمين وحكومتها وبرلمانها.

لكن خلف هذا التمثيل السياسي، مثّل اعتصام رابعة أشياء أكثر من ذلك بكثير. بداية علينا أن نعترف أن قسماً لا بأس به من المعتصمين ومؤيدي الاعتصام كانوا يقرون بأخطاء الرئيس مرسي وعجزه عن التعامل مع بعض القضايا الشائكة، لكنهم يتمسكون بشرعيته من باب التمسك بشرعية الإجراءات الديمقراطية التي تم انتخابه وفقها، وبالتالي لم يكن تأييدهم للاعتصام تأييداً للإخوان المسلمين أو التيار الإسلامي بشكل عام، لكن كان تمسكاً بالديمقراطية كمسار أفرزته ثورة يناير حتى ولو كان اجرائياً. لكن ومن الناحية الأخرى، كانت القوة المحركة الأكبر وراء الاعتصام وموقفه هي ولاء جمهور التيار الإسلامي بشكل عام لانتصار مشروعهم السياسي والمتمثل في «الدولة الإسلامية» أو الدولة المستندة الى «الشريعة» كما يصفها جمهورها من الإسلاميين، وهنا تكمن الإشكالية التي نود مناقشتها.

> استمدت الدولة العثمانية شرعيتها من انتسابها الى المرجعية الدينية وليس الاختيار الشعبي

الدولة والإسلام السياسي

ظهرت الدولة القومية بشكلها الحديث في المنطقة العربية بشكل مشوه في بداية القرن العشرين. فقد كان سقوط الخلافة العثمانية ـ والتي كانت تمثل الإطار السياسي الذي يجمع معظم الأقطار العربية على اختلاف قومياتها وعرقياتها ـ حدثاً مدوياً كانت له أصداؤه الاجتماعية بلا شك في نفوس من أظلتهم هذه الدولة. لاحظ أن

دولة الخلافة كانت تستمد شرعيتها من انتسابها الى المرجعية الدينية الإسلامية للمجتمع، ولا من الاختيار الشعبي لها. أضف الى ذلك الاستعمار الذي قسم ميراث هذه الدولة لدى سقوطها، ومن ثم اقتطعها الي أقاليم ورسم لها الحدود، ومن ثم نشأت «الدولة» بمفهومها الحديث في المنطقة العربية ـ واقصد بها الدولة التي تستند في شرعيتها الى الشعب ـ والتي نشأت هنا لا كنتاج تطور طبيعي وتدريجي وفرز اجتماعي حقيقي للشعوب، ولكن كإطار سياسي خارجي فرضه المستعمر فرضاً، في سياق هزيمة دولة الخلافة وسقوطها.

وفي فترة سقوط الخلافة ودخول الاستعمار الى المنطقة، ولد الإسلام السياسي كتيار يرى في استعادة دولة الخلافة خياراً مقاوماً وهو ما مثله مشروع «جمال الدين الأفغاني» الذي يعتبر الأب الروحي لتيار الإسلام السياسي في هذه المرحلة،

ولد الإسلام السياسي خلال سقوط الخلافة ودخول الاستعمار الى المنطقة

ومن بعده «محمد عبده» و«رشيد رضا» وصولا الى «حسن البنا» ومشروعه المتمثل بجماعة «الاخوان المسلمين».

منذ «الأفغاني» وحتى اعتصام «رابعة» يظل التصور المشترك هو ذلك المفهوم للدولة الذي يقود اختيارات جمهور الإسلام السياسي، وهو تصور الدولة المستندة في شرعيتها الى «الشريعة» هو التصور القابع في خلفية الخيال الجمعي لجماهير الاسلاميين على اختلاف انتماءاتهم والموجه لاختياراتهم السياسية والاجتماعية. فالطيف الإسلامي على اختلافات خياراته الحركية يتفق في النهاية على قضية «الشريعة» كمرجعية عليا للدولة.

على الجانب الآخر نما منذ ذلك الحين تيار آخر، لا يقبل بالاستعمار كذلك، لكنه أيضا لا يرفض بالتبعية مفهوم الدولة القومية الذي تم طرحه عقب سقوط الخلافة، وهو التيار المدني بجناحيه الليبرالي واليساري وعناصر طيفهما الواسع. والمشترك بين هذين التيارين ـ على اختلافاتهما الكثيرة ـ هو رفض الدولة «الدينية» أي الدولة التي تستند في شرعيتها الى مرجعية دينية مقدسة، وهنا نقطة الصدام الحقيقية.

لم يكن اعتصام رابعة مجرد اعتصام لأنصار جماعة سياسية أو معارضي نظام، في الحقيقة كان اعتصام رابعة هو المعركة ـ ربما الأخيرة ـ بين تيارين نشآ عقب سقوط الخلافة، يحكم كل منهما تصور مختلف تماما للدولة، وكأننا بالفعل كنا أمام شعبين متمايزين، يعيش كل منهما في دولة خاصة تضم: شعب «الإسلاميين» ودولتهم الإسلامية المتخيلة، وشعب «المدنيين» ودولتهم القومية / المدنية المنشودة، الحديثة بالمعايير الأوروبية للدولة، والتي لم تبلغها بعد شعوبنا العربية.

ولاء الإسلاميين «للشريعة» كقضية دينية، هو في الحقيقة ما أعطاهم كل هذه القدرة على الصمود والاستبسال الفريد، والذي وان كان في الظاهر تمسكاً بخيار يبدو «ديمقراطياً» لكن جماهير الإسلاميين ما كانت أبدا لتقف بمثل هذا الصمود لو كان الرئيس المعزول شخصا آخر من خارج البيت الإسلامي ـ ولربما كان الإسلاميون أول من يساهم في اسقاطه ولو جاء انتخابه ديمقراطياً ـ بينما على الجانب الآخر، ولاء «المدنيين» للدولة القومية الحديثة ـ ورفضهم القاطع لدولة الشريعة من ناحية أخرى ـ هو ما مكنهم من تبرير اصطفافهم الى جانب المؤسسة العسكرية في اطاحتها باعتصام رابعة بمنتهى الوحشية ثم من بعده اطاحتها بكل الحريات المدنية التي ينادون بها.

في هذه المعركة، لم تنتصر دولة الخلافة التي يتخيلها الإسلاميون، ولم تنتصر كذلك الدولة المدنية كما يتصورها المدنيون والتي حاولت ثورات الربيع العربي فتح الطريق اليها.

انتصرت الدولة الوحيدة المتحققة على أرض الواقع في بلادنا العربية منذ قرون، وهي دولة الفقر والاستبداد والتخلف. هذه الدولة هي فقط من استفاد من اضطراب مفهوم الدولة في مجتمعاتنا بين جماهير الإسلام السياسي التي تغلغلت لسنوات في شوارعنا وحركت الجماهير أمام صناديق الانتخابات، وبين نخبة مدنية متعالية على الواقع ولا تعلم بحجم انفصالها عن الشعوب، وتقبع في برجها العاجي مطالبة الجماهير الجائعة بالمزيد من الوعي والحكمة.

فلا «الديمقراطية» انتصرت ـ باعتبارها الوسيلة الوحيدة لـ «شرعنة» الدولة في تصور الدولة «المدنية» ـ ولا «الشريعة» انتصرت ـ باعتبارها «الدستور الإلهي» الذي يمنح الشرعية للدولة في التصور الاسلامي؛ فقط «الاستبداد» هو الذي انتصر، مقدماً نفسه للمواطن باعتباره الطريقة الوحيدة الناجحة والسريعة لضمان الاحتياجات الأساسية للمواطن وحمايته من ضريبة الحرية التي لا يقوى على دفع تكاليفها.

المستقبل

تبدو المرحلة القادمة باعثة على المزيد من التشاؤم في الحقيقة، فالمنطقة برمتها تبدو وكأنها

اعتصام رابعة مثّل تشكيكاً في شرعية الدولة وورقة الضغط الاخيرة لدى الاخوان

على اعتاب صراع دولي ضخم أكبر منها، وهي متورطة فيه لا محالة. فالوضع في سوريا، ثم الوضع في شرق أوروبا، وقبل كل شيء الوضع في فلسطين ينبئ بصراع دولي قادم، سيلقي بظلاله الثقيلة الضاغطة على الأوضاع الداخلية لمعظم الأقطار العربية، تاركاً القليل من مساحات الحركة وهوامش الحرية للفاعلين في الداخل، ومؤخراً تقدم مجتمعاتنا الى الأمام ربما لعدة عقود أخرى. لكني ـ وبرغم التشاؤم فيما يخص المرحلة الحالية ـ أؤمن أن حركة التاريخ لا يمكن الوقوف ضدها ولا يمكن بحال اعادتها الى الوراء، وأننا وان نتأخر لبعض السنوات إلا أن الأحداث تكسبنا الكثير من الدروس التي ستجعل خياراتنا القادمة أكثر حكمة ■

ديمقراطية في انتظار الديمقراطيين

عبد اللطيف طريب

اللافت في خطابات الاحزاب السياسية في الوطن العربي على تعدد مشاربهم وتلويناتهم، تبنيها للنظام الديمقراطي إلى درجة التنافس حول من هو الأكثر ديمقراطية. والحقيقة أن جهوداً بذلت على مدى عقود سابقة ساهمت في إرساء القناعات بأهمية وضرورة تبني أنظمة ديمقراطية لإدارة الاختلاف وتدبير شؤون الحكم. يظهر ذلك في أدبيات حركات الإسلام السياسي المعتدلة، كما في كتابات التيارات العلمانية اليسارية أو الليبرالية، مع استثناء التيار السلفي من الإسلاميين الذي كان يرسخ ثقافة مناقضة تعتبر الديمقراطية كفراً أو شركاً بالله، داعياً إلى تحريم المشاركة في الانتخابات البرلمانية.. ليتحول بقدرة قادر بعد نجاح ثورة مصر إلى اتجاه مؤمن بالديمقراطية باعتبارها اداة الوصول إلى السلطة، في انتهازية واضحة تؤكد تهم المتاجرة بالدين لدى هؤلاء، وهو ما توضح بشكل لافت إبان الانقلاب العسكري في مصر ولا يزال.

وبصرف النظر عن موقف التيار السلفي المتلون بألوان الطيف حسب ما تقتضيه كل مرحلة، فإن مواقف الإسلاميين المعتدلين ومعظم التيارات الليبرالية واليسارية العلمانية تستحق المناقشة والتحليل بما يفيد مستقبل المواطن العربي، خصوصا في ظل دينامية التغيرات السياسية التي لا تهدا في المنطقة، وهي دينامية ساهمت في كشف العديد من التناقضات بين ما صدرته هذه الخطابات عموما في تصريحاتها وأدبياتها، وما مارسته بالفعل أثناء قيامها بالعمل السياسي سواء من منطلق الحكم أو المعارضة.

فقد كان مثيراً للانتباه مرور أشهر قليلة من حكم الإخوان في مصر، ليصبحوا منفردين أو معزولين في أقبية السلطة عن باقي التيارات التي كانت متلاحمة معهم إبان الثورة. ولم يكن ذلك إلا نتيجة الأخطاء التي تنم عن ضعف ثقافة الديمقراطية في البنية العميقة للتيار الإسلامي الكبير، وعدم تمثل هذه الثقافة لدى التنظيم الإخواني بنفس المستوى لدى أفراده، حتى على مستوى القيادات السياسية، مما ساهم في ظهور تصريحات متناقضة ومعالجات مرتبكة، مع عدم المبالاة بالآخر المختلف سياسياً ومذهبياً بحجة الاستناد إلى نتائج الصندوق. أي، بالاستناد إلى مرتكز واحد من مرتكزات الديمقراطية وإغفال باقي المرتكزات من قيم المشاركة والتداول والحوار.

ولم يكن حال الليبراليين واليساريين أفضل من الإسلاميين، فغياب الظهير الشعبي جعلهم يرغبون في الوصول إلى السلطة بأي ثمن مع ما يقتضيه ذلك من ممارسة كل ما من شأنه الإطاحة بحكم الإسلاميين والانتقام منهم ولو على حساب الديمقراطية نفسها. وأكبر جريرة في هذا السياق للمعارضة «الليبرالية/اليسارية» في مصر كانت التحالف مع العسكر واستعادة الاستبداد طمعاً في مغانم فئوية ضيقة على حساب مصالح الغالبية، وعلى حساب التجربة الانتقالية المفترضة نحو عالم الديمقراطية، وكل ذلك طبعا تم تحت شعار استعادة الثورة وحكم الشعب.. إلا أن النتيجة الحالية التي انتهت عليها الأمور هي عودة العسكر إلى الحكم، ودخول الديمقراطية في نفق مظلم.

لو أردنا البحث في أسباب هذه النتائج المخيبة للآمال، فسنجد أن الخطابات الجديدة للإسلاميين والعلمانيين بمختلف تياراتهم لم تكن ذات مرجعية تربوية على مبادىء الديمقراطية المعلنة في التصريحات داخل هذه التيارات نفسها، وخصوصا ضمن هياكلها التشريعية وأجهزتها التنفيذية، يؤكد ذلك أن معظم قادة الأحزاب الذين نعرفهم منذ سنوات أو عقود لا يزالون في مناصبهم الحزبية يمارسون أنشطتهم وتسلطهم واستبدادهم داخل أحزابهم، وأن معظم الثورات التجديدية داخل الأحزاب تنتهي بانشقاقات وتفريخ أحزاب جديدة، لتعيد إنتاج المنظومة نفسها القائمة على نظرية الشيخ والمريد. هذا الوضع يجعلنا نطرح السؤال من جديد: هل آمنا فعلاً بالديمقراطية؟ إذا كان الامر كذلك، فلم لا نكون ديمقراطيين؟ ■

taribabd@yahoo.fr

عين الراصد

لماذا فشل الإسلام السياسي وخرج من الحكم برصيد كبير من الكراهية؟

بعين ذكية، ينظر فريق "الراصد التنويري" الى المشهد الثقافي والفكري في المنطقة العربية وما جاورها، وضمن اطار ثيمة بعينها، يطرح اسئلة محددة ليفهم من اين تأتي مساهمات الكتّاب والمفكرين ولماذا تاتي وكيف تأتي، وكيف يمكن قراءتها في سياق الصورة الكبرى لاسئلة المرحلة وأزماتها واشكاليتها.

وفي هذا العدد، يسعى الفريق الى رفد القارئ المهتم بصورة بانورامية متسعة، تعين على تطوير تفكير اكثر اتساقاً بشأن ما يطرح من قضايا، لا سيما في خضم هذا الضخ اللامتناهي للافكار والاقوال والجدليات، الغث منها والسمين، نحو الفضاء العام لقراء العربية، مخترقا بالطبيعة حتى فضاءاتهم الخاصة.

لا يدعي الفريق الالمام الكامل بهذه الصورة، ويتواضع للزعم ان هذا المسعى لاشك يبقى غير كامل وخاضعاً بشكل طبيعي لانحيازات البشر ونسبية اي قراءة او تأويل لواقع معين، على ذلك سيسعد الفريق جدا ان يتفاعل القراء مع هذا التقرير، وان يساهموا في تطويره بأي فكرة او مقترح.

غالباً ما تؤدي الانقلابات العسكرية الى خدمة الجماعات المتطرفة داخل الحركات الإسلامية

لا يزال الكثير من التيارات الاسلامية يرفض الديمقراطية لاسباب شكلية

يتساءل محور هذا العدد من الراصد التنويري عن مدى مساهمة الإسلام السياسي في تعثر التحول الديمقراطي، وهو تساؤل له راهنيته بالنظر إلى التحولات التي عرفتها المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، والتي أوصلت التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم لأول مرة في تاريخها، خصوصا وأن ذلك جاء في سياق ثورات شعبية هادفة إلى التغيير وتحقيق المطالب الاجتماعية وتكريس سلطة الشعب عبر بوابة الديمقراطية، إلا أن النتائج المرتقبة من هذه الظرفية المتحولة ومن هذا الصعود الكاسح لتيارات الإسلام السياسي لم تكن على مستوى التوقعات، حيث تمت الإطاحة بحكم الإسلاميين والإجهاز على تجربتهم في مصر وعانوا الأمرين في تونس وصادفوا مصاعب جمة في المغرب، ما أدى إلى اتهام التيارات الليبرالية والعلمانية واليسارية للإسلاميين بعرقلة التحول الديمقراطي في البلاد العربية، في حين يرى عموم الإسلاميين أنهم كانوا ضحية مؤامرات داخلية وخارجية، وبين هؤلاء واولئك تناول المحللون السياسيون الظاهرة بأبعاد مختلفة ومن زوايا متعددة سوف نحاول رصدها في هذا التقرير.

نبدأ بتقييم التجربة من خلال الإسلاميين أنفسهم، ففي لقاء تلفزيوني مع برنامج «بلا حدود» على قناة الجزيرة حاول الدكتور عبدالفتاح مورو نائب رئيس حركة النهضة التونسية، الإجابة عن التساؤلات التي تتردد في العالمين العربي والإسلامي بشأن فشل الإسلاميين، ولماذا خرجوا من الحكم بعد فترة وجيزة برصيد كبير من الكراهية؟ وذلك بالقول: «أن الإسلاميين كانوا مغيبين عن إدراك الواقع المحيط بهم، بسبب الإقصاء، إضافة إلى اعتبارات ذاتية، موضحا أن الدعوة إلى الحكم الإسلامي ممتدة منذ عام 1980، لكن ذلك لم تكن متزامنة معه تهيئة الشباب وخريجي الجامعات ليكونوا على مستوى هذه المهمة».

وأضاف أنه على الرغم من وصول الإسلاميين في مصر وتونس للحكم عن طريق اختيار الشعب فإن ذلك ليس كافيا للبقاء في الحكم، لأن مشروعية الحكم ليست هي الاختيار فقط، ولكن الأهم هو الأخذ بعين الاعتبار مفاصل الحكم والإمساك بها.

وأكد عبد الفتاح مورو أن: «الإسلاميين حينما وصلوا للسلطة لم يكونوا إصلاحيين ولا ثوريين،

إعداد:
عبداللطيف طريب

وراحوا يفتشون عن أهداف أخرى، ولم يحققوا أهداف الثورة وظلوا مترددين بشأن محاسبة الفاسدين أو مسامحتهم، لذلك كان من السهل إسقاطهم».

وفي مقال بعنوان «الإسلاميون والديمقراطية في الوطن العربي» تساءل راشد الغنوشي: هل تكون حركات الاسلام التي تتخذ من احياء منهاجه في الحياة واستعادة مجده أرضية لعملها وهدفها الاسمى، هي العائق أمام التحول الديمقراطي للمجتمعات العربية، كما هو زعم البعض الآخر؟ صحيح أن أطرافاً في التيار الاسلامي المتدفق والواسع لا تزال ترفض الديمقراطية لأسباب تغلب عليها الشكلية من مثل الوقوف عند تعريفات حصرية مبسطة لكل من الديمقراطية والاسلام تضعهما موضع التقابل والتنافي.. او ليست الديمقراطية هي اتخاذ الشعب حكماً مطلقاً.. أو ليس جوهر الاسلام الاحتكام لإرادة الله المطلقة؟

فهل من سبيل بعد ذلك لعلاقة وئام وتوافق وصداقة بين الديمقراطية والاسلام؟ إنه حجاج من قبيل الحق الذي يراد به الباطل.

ثم يرد الشيخ الغنوشي عن هذه التساؤلات قائلا: «الديمقراطية ليست ديناً حتى تقابل بالاسلام بقدر ما هي ترتيبات لإدارة الاختلاف بين البشر سلمياً، فهل الاسلام الذي أكد أن الاختلاف بين البشر «مركوز في أصل الخلقة» حسب تعبير سيد قطب في تفسيره للآية 176من سورة هود «ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم» هل تراه يدفع معتنقيه الى أن يديروا اختلافاتهم حربا أم سلمياً؟

أو ليس هو الذي أمر رسوله باعتماد الشورى في إدارة الاختلاف «وشاورهم في الامر» (آل عمران: 158) حتى أنه عليه السلام كان أكثر الناس مشاورة لأصحابه؟

فهل يظن هؤلاء الشكلانيون المنكرون للديمقراطية أن الحكم لا يكون اسلامياً حتى يكون متمرداً على ارادة الشعب، وهل يكون الحكم اسلامياً إذا لم يكن شورياً، وهل يكون شورياً إذا لم يكن معبراً عن ارادة الشعب، وهل الديمقراطية شيء آخر غير هذه الترتيبات التي تحقق مقصد الشورى في ادارة الاختلافات سلمياً»؟

ويرى خصوم التيارات الإسلامية المسألة من زاوية أخرى، مفادها أن الإسلاميين تجار دين يريدون الوصول بالديمقراطية ليستبدوا بالحكم بعد ذلك. فقد ذهب المفكر اليساري رفعت السعيد إلى أن هذه التيارات «المتأسلمة» لا تؤمن بالديمقراطية، قائلاً: «إنهم يؤمنون بأن التشريع حق لله وحده، وأن البشر ليس لهم حق التشريع، ويرفضون الأغلبية البسيطة (51%) في أخذ القرارات وسن القوانين، بل ويعتبرون الديمقراطية كفراً». ويشير السيد السعيد في حديث خاص مع سويس إنفو إلى أن «الدكتور أيمن الظواهري، الساعد الأيمن لأسامة بن لادن وأحد القيادات التاريخية لجماعة الجهاد بمصر، يقول في كتابه «فرسان تحت راية النبي»: «الديمقراطية فكرة كافرة، ومن يقول أنه مسلم وديمقراطي، كمن يقول، إنه مسلم ومسيحي، أو مسلم ويهودي!!».

وفي رده على ما اعتقدته بعض الحركات الإسلامية لدى وصولها السلطة من أنها

مبدأ الطاعة داخل التيارات الإسلامية لا يسمح بتربية المريدين على القيم الديمقراطية

«وحدها» القوة السياسية المؤمنة بالديمقراطية، و«وحدها» ترث الميراث السياسي الديمقراطي المعاصر، يقول الدكتور عبد الإله بلقزيز في مقاله (الإسلاميون والديمقراطية): «لا يكفي أن يذكرهم المرء بأن المبدأ الحاكم للحياة الداخلية للجماعات الإسلامية هو الطاعة لأمرائها أو مرشديها أو مراجعها الفقهية، والخضوع لإمرتهم، وتنفيذ ما يصدر عنهم، وأن المبدأ هذا لا يسمح بتربية المريدين على القيم الديمقراطية... الخ. قلنا إن ذلك التذكير لا يكفي، وربما قد لا يكون مشروعاً، لأن غير الإسلاميين من قوميين ويساريين كانوا، إلى عهد قريب لا يجاوز ثلث قرن، سلبيين تجاه الفكرة الديمقراطية إمّا بدعوى أنها إيديولوجيا سياسية لتنمية عوامل التجزئة داخل الشعب والأمّة في مواجهة إيديولوجيا قومية توحيدية، أو بدعوى أنها ملهاة برجوازية لصرف الشعب وطبقاته الكادحة عن تحقيق التغيير الثوري لنظام الدولة البرجوازية! لابد، بدلا من هذه المماحكة السجالية، من التشديد على مبادئ لا سبيل إلى التهرُّب من موجبات احترامها لصون النظام «الديمقراطي» الذي يتكوّن في بلدان «الثورات» العربية، ولا يشكل تجاهل الالتزام بها إلاّ إيذانا بتقويضه. أوّل هذه المبادئ احترام حرمة الحريات، بما هي أساس النظام الديمقراطي، وعدم النَّيْل منها أو المساس بها باسم الاستقرار أو الأمن الاجتماعي. وتقع في قلبها حرية الرأي والتعبير والتظاهر، التي تمارسها اليوم المعارضات وقطاعات من الرأي العام وتستكثرها عليهم النظُم الحاكمة! تماما كما كانت تفعل قبلها النظم الاستبدادية السابقة ولكن ـ وهذا هو الغريب ـ بعنف أمنيّ أقلّ»!

كما تعددت تحليلات ورؤى الباحثين والمختصين في العلوم السياسية، سواء عبر المقالات أو الكتب أو المشاركة في مؤتمرات وندوات محورها تجربة الإسلاميين مع الحكم الديمقراطي، ومنها مؤتمر «الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي» الذي نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وفي هذا المؤتمر أشار الباحث فهمي هويدي: «إلى أنّ «عنوان الديمقراطية والإسلام» يوحي بأنّ الإسلاميين يولدون غير ديمقراطيين، أو كأنّ الجميع ديمقراطيون ما عدا الإسلاميين، ثمّ أشار إلى معوقات فشل الإسلاميين في مصر، ومنها الأخطاء التي ارتكبوها، وهذا من حقّهم، ثمّ دور القوى الدولية، ودور الدولة البيروقراطية أو الدولة العميقة. وأكّد هويدي أنّ المقاومة الموجودة حاليًا في الأمّة دليل على أنّها حيّة ولم تمت، وعلى أنّ لديها رغبة في النهوض».

الباحث المغربي في العلوم السياسية عبد الفتاح نعوم كتب مقالا بعنوان: «مأزق ديمقراطية دولة الإسلاميين ـ بين القيم والإجراءات» قدم فيه توجيهات ونصائح للإسلاميين منها: «على الإسلاميين أن يعترفوا أن مشروعهم للحكم يمثل فقط وجهة نظرهم بخصوص الحكم وبخصوص الإسلام لا أكثر، وأنه قابل للنقد بوصفه إنتاجاً بشرياً سياسياً وليس وحياً. فالوحي هو الوحي نفسه وليس قراءات الناس المختلفة عبر العصور للوحي. فمختلف تجارب المسلمين في الحكم عبر التاريخ لم تكن تجارباً ناجحة بمعايير أهل الأرض، بل إن دولة صدر الإسلام نفسها لم ترسُ على وصفات ناجعة لمعالجة أي معادلة بدءاً بمعضلة السلطة وانتهاء بمشاكل الناس اليومية، أما ما تلاها فهو ركام من الأحداث فيها المشرق وفيها المظلم وحتى أزهى فترات الانجاز الحضاري لم تخلو من حرق كتب عالم أو صلب عقل جبار أو مظلمة السواد الأعظم من الناس وبناء القصور الفخمة على أجسادهم.

> «عنوان الديمقراطية والإسلام» يوحي بأنّ الإسلاميين يولدون غير ديمقراطيين

الديمقراطية إجراءاتها قد تأتي بنتائج عكسية وقيمها هي ما يسد تلك الثغرات، وهذا لا يعني أن الثغرات ستنتهي لان أفضل النظم الديمقراطية في العالم ليست ديمقراطية مع الشعوب المستضعفة، لكن هذا لا يعني أن العيب في القيم لأنه على الأقل الإسلاميون لا يدافعون عن قيم أفضل من قيم الديمقراطية، فمنظومة قيمهم ستباشر الإقصاء داخل اصغر كيان يمكن أن تمسك فيه السلطة وتباشر تنزيل مشروعها على الأرض ناهيك عن ما ينتظر باقي البشر، وناهيك أيضا على أن الإسلام يمكن تأويله في اتجاه تبني قيم أفضل بكثير من القيم التي يدافع عنها الإسلاميون. لذلك وجب اخذ أفضل ما في تلك الأنساق بدل تقديس الآراء في الدين أكثر من الدين نفسه الذي قد لا يكون جوهره ضد التعدد، أو تقديس الديمقراطية إلى الحد الذي تصبح نهاية للتاريخ وقاتلة للتعدد، فالتاريخ يمضي على أجساد القتلى مهما تغنى القتلة بأنهم يصنعون جميلا في قتلاهم، بل يصنعون التاريخ من الأجساد المحترقة أو الجائعة إكراماً لديمقراطية أو لإسلام مُفصلين على مقاس ومزاج صاحب المشروع، ولعل ذلك التدافع هو ما يجعل الحياة مستمرة...».

من جهتها تعتقد الدكتورة هالة مصطفى، رئيس تحرير مجلة «الديمقراطية» التي تصدرها مؤسسة الأهرام، أن طبيعة الأفكار الإيديولوجية والسياسية لتيار الإسلام السياسي المصري، والتي تقوم على فكرة المرجعية الوحيدة التي يؤمنون بها، هي سبب تشكيك بقية السلطات والقوى السياسية، بل وفئات من المجتمع في مصداقية قبولهم بالديمقراطية وجديتهم في الالتزام بقواعد اللعبة السياسية. وتقول السيدة هالة لسويس إنفو: «إنهم، حينما يعلنون بقبولهم لتعددية سياسية، فإنهم يضعون لها سقفاً، وهو (المرجعية الإسلامية) وعندما يصلون للسلطة، قد يقبلون بتعددية سياسية، لكنها ستكون أحادية المرجعية، فقد يقبلون بقوى وأحزاب سياسية ذات مرجعية إسلامية، يمين أو وسط، لكنهم سيرفضون القوى والأحزاب الأخرى ذات المرجعية الليبرالية أو الاشتراكية مثلا»...

رجال الإعلام ساهموا بنصيب لا يستهان به في التحليل السياسي للموضوع. ففي لقاء تلفزيوني على قناة (حنبعل) التونسية اعتبر الصحافي عبدالباري عطوان أن حركة النهضة قد أثبتت أنها حركة ديمقراطية وقدمت تنازلات لم تقدمها أي حركة إسلامية من أجل الوفاق في تونس، فقد تنازلت عن الشريعة في الدستور ولم تحاول أسلمة الدولة واختارت الحكم مع شركاء علمانيين وانسحبت من الحكم طوعا من أجل المصلحة الوطنية فقد كان باستطاعتها أن تبقى في السلطة باعتبارها حزباً منتخباً من الشعب .

وفي مقال له بعنوان: «الاسلاميون عائدون في مصر وسحر الانقلاب ينقلب فوضى» يرى عبد الباري عطوان أن: «الانقلاب العسكري سيؤدي حتما الى خدمة الجماعات المتطرفة داخل التيار

الاسلامي وحركة الاخوان بالذات، وسيؤكد مقولة تنظيم «القاعدة» والجماعات الاخرى التي ترفض الديمقراطية وتعتبرها «بدعة غربية»، وتطالب بالاحتكام الى السلاح وليس الى صناديق الاقتراع لإقامة دولة اسلامية تكون نواة لدولة الخلافة. المعتدلون في التيار الاسلامي وحركة الاخوان المسلمين سيكونون هم الضحية، لان صوتهم لن يكون مسموعاً في اوساط القواعد الشعبية، لان جنوحهم للاعتدال، وتبنيهم للخيار السلمي ونبذ العنف اثبت عدم جدواه بعد الانقلاب العسكري الحالي، الذي نرى ارهاصاته في تنصيب رئيس غير منتخب، وحل مجلس الشورى، واعلان الاحكام العرفية، وشنّ حملة اعتقالات دون اي مسوغات قانونية، وتحت اتهامات واهية».

وأخيرا نذكر بعض الكتب التي صدرت حول الموضوع خلال السنوات الثلاث الأخيرة. فقد أصدر مركز الجزيرة للدراسات ضمن سلسلة كتب الجزيرة كتابا بعنوان «الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام» لمؤلفه الشيخ راشد الغنوشي، حلل فيه المؤلف علاقة الإسلام بالديمقراطية وماذا تعني التعددية السياسية في الإسلام مبينا أن الأصل في النظام السياسي الديمقراطي إسلاميا كان أم ليبراليا أنه لا يمكن أن يستقر فيه التنافس إلا بعد حصول إجماع عام حول منظومة ثقافية ومشروع مجتمعي يدور التنافس داخلها، وتبقى هوامش يتولاها المجتمع المدني. وركز المؤلف في آخر فصول الباب الأول على الإسلاميين والديمقراطية في العالم العربي. وخصص الباب الثاني للحريات وحقوق الإنسان في الإسلام.

أما مركز دراسات الوحدة العربية فله رؤية مغايرة يرى من خلالها أن التعثر الديمقراطي بالوطن العربي يتجاوز مسألة ارتباطها بالإسلام السياسي إلى أسباب ودوافع أخرى نشرها ضمن كتاب «تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي» من تحرير الدكتور إبراهيم البدوي والدكتور سمير المقدسي. ويهدف إلى تحديد العوامل الرئيسية

على الإسلاميين ان يعترفوا ان مشروعهم للحكم يمثل وجهة نظرهم الخاصة

التي تقف وراء هذه الظاهرة، متبنياً طريقة ثنائية تجمع بين التحليل الكمّي والنوعي من ناحية، ودراسة عابرة للبلدان، تشمل معظم البلدان العربية، وتستند إلى نموذج موسّع لمفهوم الحداثة، ودراسات معمّقة لحالات سبعة بلدان عربية (الأردن، لبنان، سورية، الجزائر، العراق، مصر، السودان)، مع التركيز على الدوافع الرئيسية وراء العجز الديمقراطي في بلدان عربية مختلفة، وذلك من خلال مجموعة مركبة من التفسيرات التحليلية.

وفي مقاربة نظرية وعملية يأتي كتاب «إسلاميون وديمقراطيون.. إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي» الصادر لمجموعة باحثين عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة، كأحد الإسهامات المميزة ليس في مجال المقاربة بين الإسلام والديمقراطية فحسب، وإنما أيضا في مجال البحث في إشكاليات إمكانية وجود تيار إسلامي ديمقراطي.. أهمية الكتاب ليست في كونه الأول الذي يتبنى فرضية وجود تيار إسلامي ديمقراطي فحسب، وإنما أيضا لكونه يعيد الاعتبار للدراسات السوسيولوجية التي تهتم بجدلية العلاقة بين الدين والظواهر الاجتماعية وما يمكن أن يرتبه ذلك من نتائج ذات صدى مجتمعي في العالم العربي والإسلامي ■

الإسلاميون والتحول الديمقراطي

رؤية لما بعد الربيع العربي

نفتقد في تراثنا الإسلامي ما يلجم الاستبداد

التحول الديمقراطي يصب في صالح الإسلاميين على المدى الطويل

محمد ذياب

أستاذ جامعي وباحث في الاقتصاد الاسلامي وقضايا الفكر والديمقراطية
جامعة المسيلة ـ الجزائر

من المؤكد أن أي حديث عن الديمقراطية في العالم العربي في ظل الوضع الثوري الراهن لن يكون له أي معنى، تماما مثل الحديث عنها في ظل حكم استبدادي تسلطي لا يؤمن بفكرة الديمقراطية لكونها خطر عليه بالأساس، فما دامت قوى الانظمة الفاسدة ضاربة بجذورها في أعماق الدول، لا يمكن أن نتحدث عن تحول ديمقراطي، لكن حين يتعلق الأمر بالاستشراف، فلا بأس ببدأ التفكير، بل هو أمر يحتمه الواجب الأخلاقي الذي يلزم المثقفين بضرورة التفكير والتدبر في البدائل والخيارات التي تصلح الشأن العام وعلى رأسه الشأن السياسي في المرحلة القادمة، إذ أن المسار الثوري بطبيعته تحركه الخيارات السريعة الناتجة عن الغضب والاحتقان، ويبقى مصير الثورات تحدده القوى الاجتماعية المنظمة التي لها رؤى واضحة تعمل في سبيلها، لأن الذي يحسم الخيارات في الأخير هو مجموع القناعات التي تتشكل لدى جماهير الناس بحيث تجعلهم راضين على الوضع الذي هم فيه.

لا شك أن هناك قوى متعددة ومتشابكة في الداخل وفي الخارج يهمها أن لا يحدث تحول ديمقراطي في العالم العربي، و قد اعتاد الناس أن يذكروا الغرب والأنظمة الديكتاتورية الموالية له على رأس تلك القوى، وهو أمر واضح لا شك فيه، لكن كثيرا ما ينسى المتحدثون أن الدول الناشئة التي تنافس الغرب مثل الصين وروسيا لا تريد بقوة أن تكون هناك ديمقراطية في العالم العربي والاسلامي لأنها ليست بديلاً أخلاقياً عن الغرب، بل منافساً شرساً على مائدة النهب الكبير، حيث تمثل الدول العربية أفضل أصناف هذه المائدة بما تحويه من موارد وعلى رأسها الطاقة الرخيصة والأسواق، ولعل العداء للديمقراطية في هذه المرحلة يكاد يساوي في حدته العداء للإسلام كدين إذا أردنا أن ندقق النظر بعيدا عن التضليل، لأن جوهر الإسلام حين نختصر رسالته هو تحقيق العدل وإزالة الظلم من المجتمعات تماما كما لخصته الآية الكريمة: ‹‹إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ›› النحل 90. وحيث أن هذه القيم التي جاء بها الاسلام وإن وجدت لها تجسيداً على المستوى الاخلاقي الفردي لم تتح لها فرصة التجسيد في الجانب السياسي حيث حال الزوال السريع للحكم الراشد بعد فترة النبوة وسطو الأنظمة السلطانية الوراثية على الحكم إلى ضياع فرصة اختراع الديمقراطية أو ما يقابلها في العالم الاسلامي.

فاقم من هذا الوضع انحطاط العقل الاسلامي نتيجة القهر الطويل، إذ تحول إلى عقل تبريري سلبي يفلسف الواقع لينسجم مع حالته النفسية الاجتماعية الجامدة ويقرأ النصوص بهذه النفسية المتحيزة. فلا عجب إذن أن نفتقد في تراثنا الاسلامي ما يلجم الاستبداد من فقه دستوري واضح، بل إننا لا نكاد نرى كبير أثر للحديث عن

لا يستطيع أحد منع الديمقراطية اذا اصبحت عقيدة سياسية شرقية إسلامية

الحريات في كتب الفقه في مجملها بالشكل الذي نراه الآن عند الباحثين الإسلاميين، وقد لاحظ هذا الأمر كبار المصلحين في العصر الحديث ومنهم محمد رشيد رضا منذ مائة سنة، حيث قال في مجلة المنار: «لا تقل أيها المسلم عن هذا الحكم (الديمقراطي كما هو في الغرب) أصلٌ من أصول الدين، ونحن قد استفدناه من الكتاب المبُين ومن سيرة الخلفاء الراشدين، لا من معاشرة الأوروبيين والوقوف على حال الغربيين، فإنه لولا الاعتبار بحال هؤلاء الناس لما فكّرت أنت وأمثالك أن هذا من الإسلام، ولكان أسبق الناس إلى الدعوة إلى إقامة هذا الركن علماء الدين» (المنار ج10، ص283).

لكن الأمر الآن قد اتضح من الجانب النظري لدى جمهور الإسلاميين، فقد أصبحت القناعة بالتحول الديمقراطي تحوز أنصارا كثيرين ولا تلقى معارضة إلا من بعض الشيوخ التقليديين المرتبطين تاريخياً ووظيفياً بالعروش الحاكمة. لكن السؤال المطروح الآن هو أن التحول الديمقراطي في العالم العربي معناه أن تتحول الديمقراطية من إشكالية غربية إلى إشكالية عربية إسلامية، بمعنى أن الأمر يمكن تشبيهه بنقل العلوم والتكنولوجيا أو الاستثمار الأجنبي المباشر، يبقى مرهوناً بمصلحة الطرف الذي يملك هذه الإرادة وهو حاليا الغرب ومؤيدوه، الذين يبدون مقاومة شديدة للديمقراطية ذات النسخة العربية الإسلامية، مثلما يقاومون ويمنعون تحويل التكنولوجيا.

من هنا يصبح التحول الديمقراطي يعتمد فقط على جانب المثاقفة، وهو رافد نخبوي وبطيء، لكنه في المقابل يصب في مصلحة الإسلاميين على المدى الطويل إذا هم جعلوا من مطلب العدالة والحريات ـ الذي هو لب الديمقراطية ـ صميم دعوتهم في المرحلة القادمة، وأن يصبح

> من الضروري ان يصبح الدين مرادفاً للحرية ويكشف الغطاء عن المؤسسات الدينية المرتبطة بالحاكم

الدين مرادفاً حقيقياً للحرية ويكشف الغطاء عن المؤسسات الدينية التي أثبت التاريخ الغربي والشرقي على سواء بأنها في خدمة الحاكم، بل هو الذي يصنعها في غالب الأحيان، وأن يتم التمييز بوضوح في أذهان العامة وليس فقط المثقفون، بين الدين والمذهبية، وبين الدين والطوائف، وأن تحسم مسألة الدولة بمفهومها الحديث ومستلزماتها من مفهوم للمواطنة وسلطة القانون على المستوى الثقافي، بمعنى أن تحسم مسألة التعريف وإعادة التعريف للديمقراطية وحول ما إذا كانت صالحة لنا أو صالحين لها، ثم يبدأ العمل على الأمد الطويل، الذي لا شك أن الغرب والدول التي تشاركه نظرة منع الديمقراطية عن العرب والمسلمين لن يستطيعوا منع الديمقراطية إذا أصبحت عقيدة سياسية شرقية إسلامية لا سيما وأن الغرب ذاته بدأ يفقد ديمقراطيته التي أصبحت تميل إلى الصورية مع سيطرة رأس المال على العملية السياسية من جهة وانتشار المادية الاستهلاكية التي تبعد الفرد بطبيعتها عن الشأن العام وتزيد من النزعة الفردية التي تجعل المواطن يبتعد عن السياسة ما يعني تضرر الديمقراطية، التي تعتمد في حراستها بشكل أساسي على الوعي الجماعي للجماهير ■

الإسلاميون وانظمة الحكم بعد «الربيع العربي»

يستند فكر الاسلام السياسي الى مجموعة من المسلمات المغلقة

حالة الانغلاق على الذات التي يعانيها الاسلام السياسي ليست وليدة اللحظة الراهنة

مولاي محمد اسماعيلي

كاتب وأكاديمي مغربي،
ومدير مركز النجاح والتنمية في مراكش ـ المغرب

كان لإقدام شاب تونسي في مقتبل العمر يدعى محمد البوعزيزي، على حرق نفسه كرد فعل على الإهانة التي تعرض لها من طرف شرطية تونسية، كان له أثر الشرارة التي أشعلت وما زالت نيراناً لا تنطفئ في مكان من العالم العربي حتى تشتعل في مكان آخر، وفي وقت قياسي أصبح العالم العربي من المحيط إلى الخليج يموج في بحر من اللااستقرار واللاأمن، خرج الناس إلى الشارع مطالبين بتحسين أحوالهم المعيشية، وما لبثوا أن تطورت مطالبهم وبدؤوا يطالبون بالحرية والكرامة والديمقراطية والمساواة وغيرها من المطالب الضخمة، فكانت النتيجة الطبيعية لحراك يتطور يوما بعد يوم، أن يُسقط أنظمة قائمة منذ عشرات السنين، ففي لحظة زمنية فارقة سمع الجميع أنه زين العابدين بن علي غادر تونس بصورة أبدية لبلد حكمه لعقود بقبضة من حديد، وبعده بأيام قليلة تبعه محمد حسني مبارك فرعون مصر، ثم القذافي الذي كان يحب أن يناديه الناس بملك ملوك إفريقيا، ولم يلبث علي عبد الله صالح إلا قليلاً فهوى عرشه اليمني وخرج مرغماً من السلطة بعد معاناة من محاولة اغتيال، وفي بلدان أخرى ماج الناس وهاجوا، فتغيرت دساتير وعينت حكومات جديدة، وانتقل العالم العربي من حالة من الركود في كل شيء، إلى حركية زائدة أقرب منها إلى الفوضى من أي شيء آخر.

وقد كان من الطبيعي ان تستغل فصائل الإسلام السياسي المختلفة هذه الوضعية لرسم صورة عن نفسها، تبدو فيها بمثابة المنقذ الذي سينقذ هذه الأمم الغارقة في بحر من الدماء والعنف والعنف المضاد، فكان بروز حركة الإخوان المسلمين في مصر والعالم العربي بادياً للعيان، حيث حركت قياداتها كما قواعدها من اجل السيطرة على الشارع والظهور بمظهر المهيمن على الساحات والميادين المختلفة، وابراز ما تتمتع به هذه الحركات من كم واسع من الأتباع والمتعاطفين والمساندين، وبرز أيضا التيار السلفي الذي لم يعد يضع حدوداً بين العقدي والسياسي، فغرق تماما في السياسة مقدماً نفسه كذلك انه من يستطيع أن ينقذ الأمة من كل من تربصوا بها لعشرات السنين، بل ووظف قواعده وشيوخه في الفضائيات وغيرها للترويج لخطاب مفاده أن هذه هي الفرصة الأخيرة التي يمكن لدول الربيع العربي أن تخرج فيها إلى بر الأمان، وأن الله ابتعثهم هم وأشباههم من أتباع التيارات الإسلامية الأخرى، من اجل تخليص الأمة من يد الشيطان، عبر السيطرة على الحكم وتطبيق «الشريعة» والحكم بما انزل الله حسب زعمهم، وهو ما تأتى لهم بعد أشهر من نجاح عدد من الثورات في الأقطار العربية المختلفة، فقد صدق عامة الناس أن حركات الإسلام السياسي لديها تلك الحلول السحرية التي يمكن أن تنقذ بها الأمة، فصوت الناس بكثافة لهذه التيارات وأصبح لها حضور وازن في المشهد السياسي في أكثر من دولة من دول الربيع العربي.

فاز الإخوان في مصر بالأغلبية، وانتخب المصريون رئيساً إخوانياً، وفازت النهضة في تونس بالأغلبية وكان لها أن شكلت حكومة اغلب وزرائها

ارتكبت تنظيمات الاسلام السياسي عدداً من الأخطاء مما ألبت الرأي العام ضده

من الإسلاميين، أما في المغرب فقد فاز حزب العدالة والتنمية الإسلامي بالإنتخابات، وشكل أمينه العام الحكومة المغربية بعد المصادقة على دستور جديد للبلاد، وكان حضور الإسلاميين في الدول الأخرى لافتاً ولو بنسب متفاوتة.

كان أبرز وجه للإسلاميين وممارستهم للسلطة، الرئيس المصري المعزول محمد مرسي الذي أجمع كل الفرقاء السياسيين داخل مصر وخارجها، انه كان رئيساً للإخوان المسلمين، وليس رئيساً لكل المصريين، بل إنه ارتكب عدداً كبيراً من الأخطاء التي ألبت الرأي العام المصري ضده، ما أدى إلى دخول مصر في حالة من عدم الإستقرار، خاصة مع قوة الذراع الإعلامية لمعارضيه، والذين استطاعوا تشويه صورته في وسائل الاعلام بناء على أخطائه العديدة التي غيرت كثيرا من نظرة الناس إلى الإخوان وممارستهم للسلطة، وحالة مرسي ليست حالة معزولة، ففكر الإسلامي السياسي، ينبني على مجموعة من الأفكار المنغلقة التي تجعل أبناء هذه الحركات ينغلقون على أنفسهم، ولا يشاركون الناس في عدد من الأفكار والتوجهات، بل إن أغلب الأفكار تبدو مقدسة لديهم، فحالة الإنغلاق على الذات التي تعانيها الحركات الإسلامية ليست وليدة اللحظة التاريخية المتعلقة بالربيع العربي، ولكن هي تربية يتشربها أعضاء التنظيم منذ اللحظات الأولى لإلتحاقهم بصفوف هذه الحركات.

اعتقد كثير من الإسلاميين، أن الله تعالى استخلفهم في هذه الأرض بعدما وقع من ثورات، وأنهم نوابه والحاكمون والموقعون بإسمه، وان الربيع العربي وما وقع من ثورات فيه، مجرد ترتيب من الله تعالى لكي يصلوا هم الى الحكم، وهذه أفكار رددها زعماؤهم في أكثر من مناسبة، وفي

الرؤية القاصرة للإسلام السياسي باتجاه الديمقراطية أعاق من انتصارها

أكثر من قناة فضائية، وهذا الإيمان ولد لديهم حالة من الغطرسة والهيمنة والضرب بيد من حديد، ما دام أنهم الحاكمون بإسم الله في الأرض، فلا حق لأحد أن يعترض على هذا القدر الإلهي، ولا حق لأحد من غير الإسلاميين أن يشاركهم في الحكم باعتبار أنهم المختارون للأمر وليس لأحد الحق في أن يعمل معهم في تسيير شؤون البلاد والعباد، وهو ما أدى بالإسلاميين إلى هيمنة فكر ورؤية واحدة في تسيير شؤون الدول، رؤية عمودها الأساس الفكر المهيمن الذي يرى الأمور الصحيحة فقط من وجهة نظره هو، ولا يكترث لوجهات نظر الآخرين، ولا يهتم بأمرهم وليس أمامهم إلا الخضوع والتسليم للأمر الواقع، وهذه الصورة كانت جلية في حالة مصر وبدرجة أقل في تونس.

إن إيمان أتباع الحركات الإسلامية، بان رؤيتهم للأمور هي الصائبة، وما دونها فهو باطل، جعل حركة الديمقراطية تتوقف في عدد من البلدان بعد أن استبشر الناس خيرا بما شهده العالم العربي من حراك، فأي قراءة متأنية لما وقع وما يقع الآن، يجد أن الإسلاميين تصرفوا بعشوائية وأحادية لا نظير لها، مما أعاق بالفعل حركة الإنتقال الديمقراطي في هذه الدول، بل وأزم الوضع أكثر وجعل هذه الدول بل والأمة بكاملها تسير إلى المجهول.

لم يقف الإسلاميون يوما عند الطريقة التي يمارسون بها السلطة، داخل هياكلهم التنظيمية، ولم يطرحوا عليها أسئلة وجودية تؤدي إلى تغيير عدد من العادات السيئة التي نقلوها إلى مجال اكبر هو تسيير الدول ففشلوا فيها أيما فشل، يجب على العقلاء في هذه الحركات والتنظيمات الإسلامية التحرك من اجل تصحيح عدد من الأفكار والعادات السيئة المفسرة خطأ كممارسات جيدة للسلطة، فلكل زمن ظروفه ورجاله وتناحراته واختلافاته الواسعة، والتنظيم الذي يمتلك مقومات التكيف والمرونة يستطيع أن يعيش ويتقدم ويبدع حتى، أما التنظيمات المنغلقة التي تسيرها وتحكمها عادات وفلسفة متوارثة لا تتغير رغم تغير الأشخاص والظروف، فهي سائرة إلى زوال بعد عمليات انكماش تفقد مع كل واحدة منها عدداً من رموزها وشخصياتها وأتباعها، حتى تنتهي إلى هيكل ضخم يخيف مخالفيه، ولكنه في الحقيقة لا يستطيع فعل أي شيء، فيصبح عالة على المجتمع بأكمله بعد ان كان هذا الأخير يرى فيه مخلصه ومنقذه، وقد صدق الله العظيم حين شبه مثل هذه الحالة بحالة العبد الذي هو كل على مولاه في أي اتجاه توجهه لا يأتي بخير ■

اصل الخلل في تعثر مشروع الاسلام السياسي

عجزت التنظيمات الاسلامية عن الاتيان بنموذج متسامح غير متاثر بعقد التاريخ

قدمت حركة النهضة الكثير من التنازلات لحماية ما تبقى لها من رصيد شعبي

د. ميثم مرتضى الكناني

كاتب عراقي

ما ان احرق البوعزيزي جسده في بلدته التونسية النائية حتى انطلقت تموجات لاعصار عاطفي اجتاح غير بلد عربي مؤذناً بمرحلة اختلط فيها ما هو اجتماعي مدني بما هو ديني ليفرز توليفة من الحراك انفرطت لاحقا او تكاد، اطل الاسلاميون من مخابئهم او زنازينهم على مشهد لم يقرروه، بل لم يشتركوا لاول وهلة في جزئياته تاركين للشباب المعطل واليائس ان يتلقى صفعة البوليس السري في دول المنظمات السرية العربية لياتوا لاحقاً لقطف الثمار بعد ان تكون الطغمة الحاكمة قد استسلمت لواقعة الحراك باعتباره حقيقة ملموسة، وبعد ان تكون الثورة المنزوعة الراس قد نضجت الى مستوى لا يبقى عليهم فيه الا التوثب والارتقاء على مناكبها.

كحقيقة واقعة صار الاسلاميون ومن دون تحضيرات يتصدرون المشهد السياسي في اكثر من بلد عربي (تونس، ليبيا، مصر، اليمن، فضلا عن العراق الذي سبق هذه البلدان بتغيير عنيف من الخارج) قفزت قوى الاسلام السياسي الى قمة السلطة في هذه البلدان نتيجة لحراك شعبي، في الوقت الذي اوصل انقلاب عسكري اسلاميو السودان للحكم منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي. ورغم تعدد الوسائل الا ان هذا الامر لا يتقاطع مع جوهر وهدف الاسلاميين، فالامر سيان النتيجة هي ذاتها.. السلطة، ولكن.. ما هي سيناريوهات مرحلة ما بعد الفوز.

تتدرج اطياف التاثير الذي احدثه وصول الاسلاميين للحكم تبعاً للبلد الذي يحكموه، رغم انهم في المطلق اثبتوا تخبطاً واضحاً في توجيه دفة الاحداث والتعاطي مع الازمات المختلفة والتي كانوا يواجهونها بعقلية القضاء والقدر احيانا او بنظرية المؤامرة احيانا اخرى، ولو اخذنا بالتحليل الموضوعي مسيرة التنظيمات الاسلامية لوجدنا ان المشهد السوداني مثلاً كان اقرب الى التسوية على مستوى التمرد الجنوبي قبل وصول الاسلاميين الى الحكم والذين التزموا (وبتعنت) بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية والتي اعلنها نميري من قبلهم عام 1984 عند ركوبه موجة دينية للمزايدة ضد خصومه، وتناسى النظام الحالي حقيقة وجود الكثير من غير المسلمين ممن سيعتبرون ذلك بمثابة الترخيص لهم بالانجذاب اكثر نحو مشروع الانفصال الذي يمكن ان يحمي الهوية والذي عجل به الاسلاميون ليشطروا البلد العربي الاكبر جغرافيا وليحملوا معهم الى التاريخ هذه المنقبة في فترتهم التي بدؤها بحرب وانهوها بانفصال.

حرص اسلاميو العراق منذ اليوم الاول لوصولهم الى السلطة على تثبيت واقع الارقام والحصص وتغليبه على اي مشروع وطني جامع، ورغم ما يتخلل لقاءات المجاملة الاعلامية من كلمات براقة من قبيل الاخوة الاسلامية والوحدة الوطنية، الا ان مشاريعهم كانت تدفع بسرعة نحو التقسيم والشرذمة مكرسة واقع التخندق المذهبي والذي صار حالة عراقية ماثلة ينزف فيها العراق يومياً اغلى ما لديه.

اما اسلاميو فلسطين فبمجرد تمكنهم من حيازة

فشل (الاخوان المسلمين) في ارسال رسائل مطمئنة لشرائح المجتمع عن انحياز مشروعهم السياسي للثوابت الوطنية

بضعة كيلومترات على ارض غزة سرعان ما ضاقوا بفكرة الحكومة الجامعة ليعلنوا الانفصال عن حكومة رام الله مقدمين افضل خدمة للعدو من خلال تقويضهم لحالة التوافق الفلسطيني ومقدمين سابقة على اقتتال الفلسطينيين ضد بعضهم متخطين كل الخطوط الحمراء التي تمليها الحالة الفلسطينية.

تجربة اسلاميي مصر لها دلالات عديدة اهمها ان جماعة الاخوان المسلمين هي الام الولود لكل الحركات الاسلامية، وتعد مركز قيادة التنظيم العالمي للاخوان، وبمسيرة من العمل السري تناهز الثمانين عاماً تكون الجماعة الاقدر (نظرياً) على ملا الفراغ بعد حقبة العسكر الذين حكموا مصر منذ العام 1952 حتى الاطاحة بنظام مبارك عام 2011، لكن المفاجئة الاكثر دوياً وتأسيساً على هذه الميزات التي يتفرد بها اخوان مصر وجدوا انفسهم اصغر من مشروع الدولة الذي اتقنوا معارضته والايحاء نظرياً بعقمه البنيوي من خلال ترديدهم لمشروع (الاسلام هو الحل) والذي صدقته جماهيرهم بفعل تخبطات النظام السياسي الفاسد.. وهنا ظهر الخواء وبانت علامات العجز عن حل اي من اشكاليات المجتمع او وضع مقاربة واقعية لاختناقاته المتعددة، فضلا عن عجزهم عن ارسال رسائل مطمئنة للفرقاء السياسيين ولشرائح المجتمع وتياراته المختلفة عن انحياز مشروعهم السياسي للثوابت الوطنية من قبيل وحدة التراب ووحدة الامة والديمقراطية ومدنية الدولة وفصل السلطات والتي قدموا لاجلها ما يكفي من اشارات غير مطمئنة لكل الاطراف ليجعلوها تتحد لاحقا امام الخيار الاصعب المتمثل باللجوء الى العسكر.

قد تكون تونس حالة مغايرة لما اوردناه من تجارب اسلاموية للحكم في بلدان عربية اخرى، لكنها لا تخلو من حملها لنفس التقاطيع التي تميز هذا الخط السياسي والذي يفتقر الى النضج والواقعية والذي يعتمد الخطاب العاطفي دونما تركيز على البرامج التي تنتشل المواطن العربي المحبط من ازماته المزمنة، اذ لم يكن اخوان تونس اكثر حكمة او ديمقراطية من سواهم في بلدان اخرى، لكنهم استشعروا الخطر الداهم والمتمثل باسقاط حكم العسكر في مصر، فضلاً عن تنامي حالة الغليان الشعبي ضد سياسات النهضة والتي مثلت السرادق الذي احتمت تحتها جماعات العنف والتكفير، ما اجبرهم على تقديم تنازلات للاطراف السياسية الاخرى في مرحلتي تشكيل الحكومة او التوافق على الدستور من اجل حماية ما تبقى من رصيدهم.

> اثبتت حركات الاسلام السياسي تخبطاً واضحاً في توجيه دفة الاحداث والتعاطي مع الازمات المختلفة

يتضح لنا مما تقدم عجز التنظيمات الاسلامية في دول ما يعرف بالربيع عن الاتيان بنموذج متسامح غير متاثر بعقد التاريخ يؤمن انتقالاً مجتمعياً سلساً لمرحلة ما بعد الثورة وينتج دولة تتضح فيها المعايير وتتماثل فيها فرص الحياة الكريمة لكل المواطنين. ورغم الاخذ بالاعتبار ان لكل نظرية سياسية سقف زمني ومدة للصلاحية، الا ان السرعة التي تهاوى فيها مشروع الاسلام السياسي في المنطقة العربية يستدعي مراجعة حقيقية حول اصل الخلل ومكامنه سواء كان في اصل النظرية او في تفاصيل المشروع، الامر الذي يحمله الواقع الى منظري مشروع الدولة الدينية والذي يتحتم على من ظل منهم على قيد الحياة ان يقدم تفسيراً وليس تبريراً لهذا الواقع الذي نعيشه ■

Mai7377@gmail.com

البرفيسور ضياءالدين سردار لـ «الراصد التنويري»:

تحول الاسلام الى ايديولوجية يجرده من محتوياته الاخلاقية والروحية

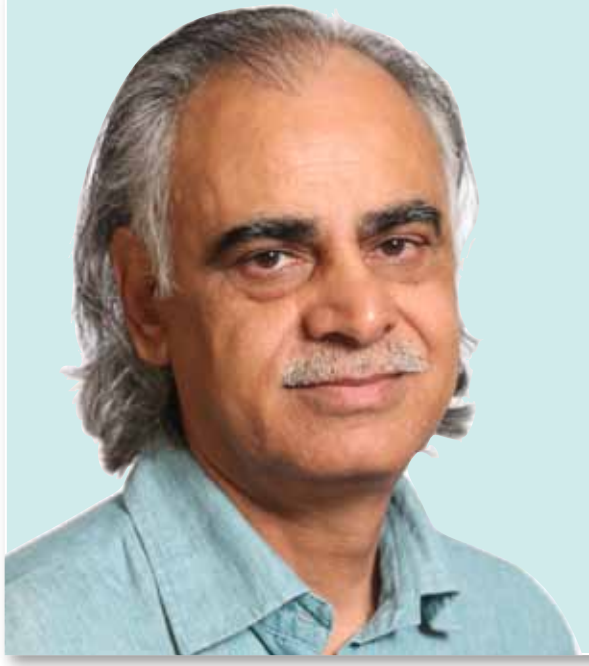

يرى البرفيسور ضياءالدين سردار أن الاسلام السياسي لا يستطيع أبداً التوازي مع نهج الديمقراطية، وهو ليس جزءاً من الاطار الذهني للاسلام. مشدداً على أن الاسلام السياسي لا يمكن ان يتعامل مع التعددية والتنوع التي هي بالاساس جوهر الديمقراطية، كونه يمتلك نظرة احادية قائمة على شكل قديم وغابر من قوانين واخلاقية تحت مسمى الشريعة، مشيراً في الوقت ذاته الى ان تاريخاً طويلاً يعود الى حكم الامويين والعباسيين اصبح جزءاً متكاملاً في داخل الصناعة السايكولوجية لدى العرب في بحثهم الدائم عن «حكام أقوياء». التقته «الراصد التنويري وكان معه هذا الحوار..

الاسلام السياسي لا يستطيع أبداً التوازي مع نهج الديمقراطية

لا يمكن ان تكون دولة مزدهرة من دون مجتمع مدني مزدهر

• هل للاسلام السياسي القدرة على اختراع النموذج الذي يصالح فيه الاسلام مع الديمقراطية.. كيف وتحت اي اطار؟

- بصراحة لا اعتقد بوجود ما يسمى بـ «الاسلام السياسي». الدين والسياسة لا يلتقيان، وحين يلتقيا تكون النتيجة على الدوام كارثية. السلطة هي محور السياسة، في حين أن الاسلام يمثل نظرة متكاملة للحياة، الى جانب كونه اعتقاد، لذا يمكن القول ان كل سمات الواقع تتكامل في الاسلام من خلال تحكمه بنظرة اخلاقية لكل مظهر من الاجتهاد الانساني. فالاسلام لا يقدم اسئلة واجوبة جاهزة لكل مشاكل الانسان، وانما يوفر تلك النظرة الاخلاقية والعادلة من خلال دفع المسلمين للبحث عن كل ما يخص مشاكل الانسان، بضمنها مشاكل السياسة.

ومن الضروري ان نشخص تلك الرؤية التي تدعي بوجود «الاسلام السياسي» والتي ترى الاسلام ليس كونه اعتقاداً او نظرة حياة، انما ايديولوجية، كالماركسية او المادية، والتي تمتلك أسئلة واجوبة جاهزة لكثير من مشاكلنا. ولكن حين يتحول الاسلام الى ايديولوجية سيقتصر برنامج عمله على منفعة مجموعة سياسية محددة، وبالتالي يخسر انسانيته ويغدو ارض صراع، وحينها يتم التضحية بالاخلاق والعقل والعدالة، على حساب الاداة السياسية ومصالحها. لذلك فان تحول الاسلام الى ايديولوجية شاملة، لا يجرده من محتوياته الاخلاقية والروحية، بل يجعل أغلب تاريخ المسلمين غير اسلامي.

وكل ما بقى لنا هو فوضى غيبية، كما نرى في السعودية او ايران او في ممارسات مجموعات كطالبان وبوكو حرام، لذلك فالاسلام السياسي، وبرأيي، لا يستطيع أبداً التوازي مع نهج الديمقراطية، وهو ليس جزءاً من الاطار الذهني للاسلام.

• لعب الاسلام السياسي دوراً في تعثر الاصلاح السياسي وانهيار الهوية الوطنية التي توزعت لصالح العشيرة او الطائفة او الحزب؟

- بالتاكيد.. الاسلام السياسي لا يمكن ان

يتعامل مع التعددية والتنوع ـ جوهر الديمقراطية ـ فالاسلام السياسي يمتلك نظرة احادية قائمة على شكل غابر من قوانين واخلاقية تحت مسمى الشريعة. حكام مصر المنتخبين على سبيل المثال اكتشفوا ان ازدهار الديمقراطية بحاجة الى التعامل ـ في بعض الحالات ـ الى نظام متشابك من الحكم. في الديمقراطية تتشكل الحكومات من مجاميع بشرية عدة من طوائف واثينات مختلفة، ومصالح شخصية متمايزة، من خلال اطر مؤسساتية محددة بنظم. والسؤال هنا هو: كيف تتفاعل هذه الاجزاء مع بعضها البعض لانتاج الكل المتكامل؟ وأكثر من ذلك كيف يتعامل قادة الديمقراطيات مع هذا التنوع والتعقيد ضمن بيئة سريعة التغيير وذات توقعات عالية؟ فماذا عملوا؟ انهم استخدموا الديمقراطية لتأسيس حكم مستبد من خلال وجود الاسلام في دفة السلطة.

والشاهد على ذلك كيف ان الرئيس المصري السابق محمد مرسي حاول ان يستحوذ على كل السلطات لذاته، وبذلك حول نفسه من حاكم منتخب شرعياً الى حاكم مستبد مطلق السلطات، في الوقت الذي كانت فيه الثورة قادرة على تحطيم الهيكلية السلطوية، لكنها حافظت على السلطوية الذهنية للاسلام السياسي، التي اصبحت واضحة في الدستور المصاغ من قبل مرسي وانصاره.

على سبيل المثال المادة (1) من الدستور تعرف جمهورية مصر العربية بأنها «دولة مستقلة ذات سيادة، موحدة، نظامها ديمقراطي». في حين تعلن المادة (2).

إن «الاسلام دين الدولة والعربية هي اللغة الرسمية» وهذا تعريف منصف فعلاً لان مصر دول عربية مسلمة بالاساس، لكن المادة (2) تستمر بالتعريف على النحو التالي: «مبادىء الشريعة الاسلامية هي الاساس للتشريع» وهو تعريف كارثي لوجود اختلافات تعددية فيما يتعلق بتعريف الشريعة ليس للمسلمين فقط، ناهيك عن غير المسلمين، وهي محاولة واضحة لقمع التنوع والتعددية عندما تظهر الشريعة في المشهد. مصر ستبقى، كما أكدت الاحداث، موحدة وغير قابلة للتقسيم. بالتأكيد ان الافكار القديمة حول الجندر، لغير المسلمين، وفيما تبقى الافكار الاخرى غير المنصفة للشريعة التقليدية تبقى كما هي.

المادة (4) على سبيل المثال تمنح القوة لعلماء الازهر الذين يجب اخذ مشورتهم فيما يخص القانون الاسلامي، وهذا بالطبع ليس مختلف كلياً عن دستور ايران الذي يمنح سلطة للولي الفقيه

ومجلس الخبراء.

ان الافتراض الاساسي في جوهر هذه المواد يكمن في إنه لا يمكن منح الثقة للناس، الناس هم ذاتهم الذين فجروا الثورة، اضافة الى ارشادهم في قضايا اخلاقية عامة او تعريفهم ماذا تعني ان تكون مسلماً في القرن الحادي والعشرين، ارشاد الناس ونصحهم كالرعية من قبل نخبة متنقاة.

وفي حالة وجود اي شك فيما ورد فان المادة (219) تجعل الامر واضحاً بما يرتبط بمبادىء الشريعة الاسلامية التي تتضمن الدليل العام للقواعد الاساسية للحياة وقواعد الفقه، المستمدة من مبادىء أهل السنة والجماعة، لذا

من غير السهولة ازاحة الديكتاتورية المتجذرة في الاطار الذهني عند العرب

فان الشيعة والصوفيين والاسماعيليين وفرق اخرى من المسلمين الذين لا يتبعون مبادىء المكون السني هم ليس بحاجة للحصول على المواطنة. النساء بالمقابل يجب أن يبقين في المنزل لاداء واجباتهن العائلية، ومن غير المسلمين أيضاً يجب أن يبقوا خارج هذه المعادلة. وهنالك سلسلة من مواد الدستور سيئة بذات القدر.. المادة (45) مثلاً تمنح حرية الفكر والرأي في الحدود المطلقة، المادة السابقة لها (44) تحرم قذف وسب الرسل والانبياء، وبذلك تفتح الباب أمام التجذيف كما في باكستان عندما عانى الكثير من الناس الابرياء من هكذا تشريع، الى الدرجة التي تم الحكم على فتيان مسيحيين صغار بالموت، بالتأكيد ليس ازدراء الانبياء فقط، وانما لا يمكن ازدراء اي انسان اخر بموجب المادة (31) اذا اخذنا بنظر الاعتبار أن الرئيس هو انسان، لذا فاي انتقاد موجه له سيقود المواطن المنتقد الى السجن بتهمة اهانة الرئيس، كذلك اهانة الجيش، على سبيل المثال اتهام الجيش بالفساد المالي وسوء الادارة، سوف يقدم المتهم الى المحكمة العسكرية بتهمة جرائم الاساءة الى الجيش.. وغيرها من مواد دستورية لا يستطيع الاسلام السياسي الاجابة على اشكالياتها. لذا فثقافة الاسلام السياسي عليها الاجابة على كثير من الانحراف السياسي الحالي.

السلام السياسي يمتلك نظرة احادية قائمة على شكل قديم وغابر من القوانين

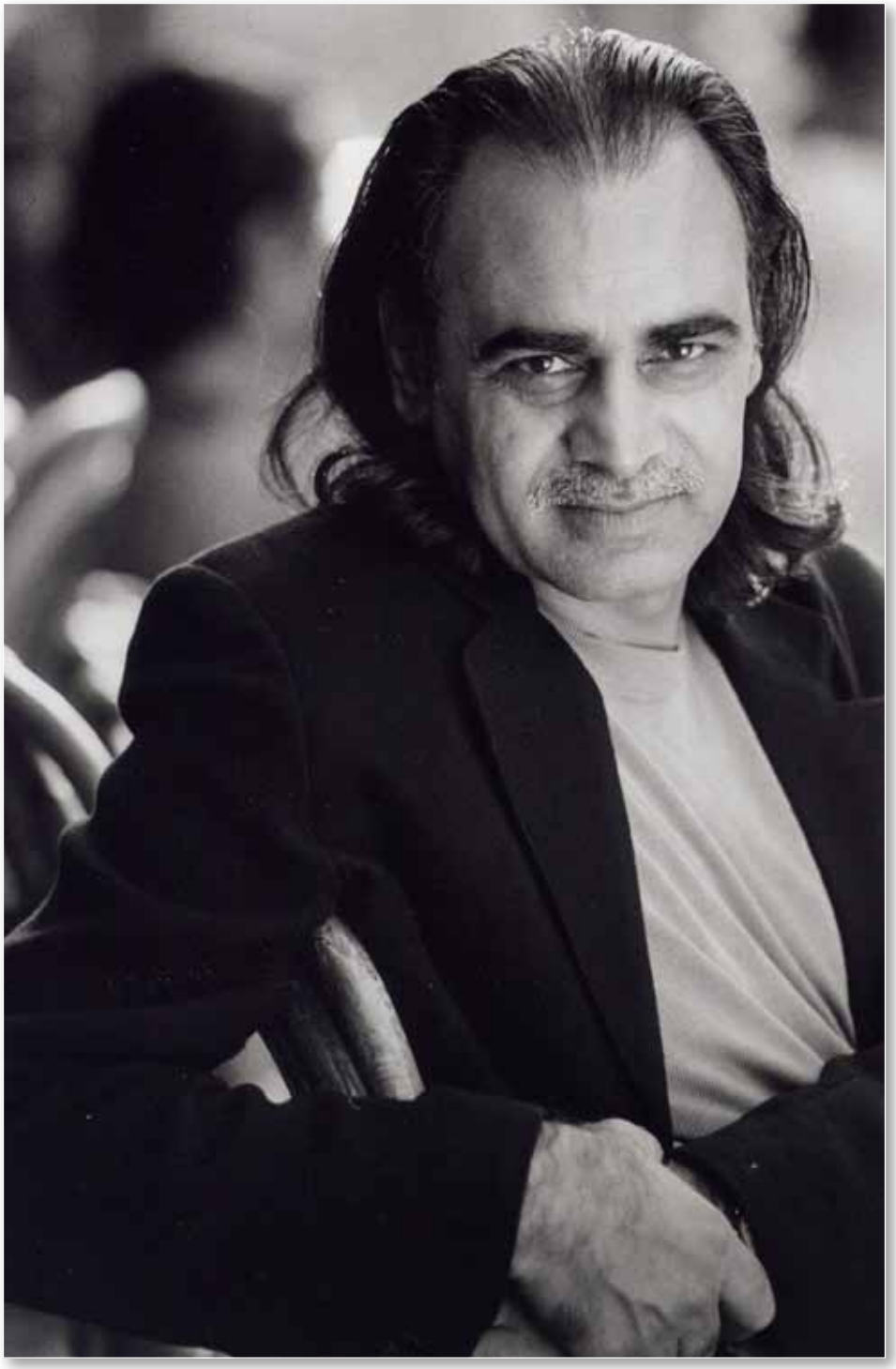

• مفهوم الدولة المدنية قائم على الانفراج البشري وعدم الاحتقان الاثني والديني والطائفي. كيف سيتمكن الاسلام السياسي من فك الارتباط بين الديني والمدني في خطاب المؤسسات والحركات الدينية لتحقيق المنجز الديمقراطي؟

ـ مرة اخرى وبمرارة، لا يمكن استخدام الشريعة ـ التي تم تشيدها اجتماعياً في القرن التاسع لانشاء مجتمع مدني ـ لانها تعاني من خلل في جوهرها، وصممت لزمن اخر ومكان اخر.

وهذا، بالتأكيد، لا يعني ان الاسلام غير قادر من بناء مجتمع مدني. كثير من المفاهيم الاسلامية، مثل المصلحة العامة، خلافة الانسان، والشورى يمكن احيائها لصياغة مجتمع مدني، ولكن لانجاز ذلك تكون الحاجة ماسة لاجل التحول من مواد الفقه والشريعة التي افرغت من ابعادها الانسانية والاخلاقية، ورؤية الاسلام كحل لمشاكل البشرية. اندونيسيا تقدم مثالاً جيداً، بعض الحركات الاسلامية هناك، على سبيل المثال لا الحصر، شبكة الاسلام الليبرالي، تركز على ما يمكن تسميته بـ «اللا رسمية»، وذلك بالتحول من المغالاة في التوكيد على الرسمية والرمزية، الى التركيز على الانسان والبعد الانساني في الاسلام.

المهمة الأولى في «اللا رسمية» هي اعادة هذا البعد المفقود من خلال التأكيد على التسامح والتعددية، والمساءلة والانفتاح في الحكم، وهي الخطوة الاهم لبناء مجتمع مدني، تكون المهمة الدينية لمحاربة الفساد، ومساءلة الحكام المنتخبين، وانشاء ميديا مستقلة وقضاء مستقل، وحكم منفتح وشفاف، كذلك لتأسيس مجتمع مدني اصبح الاساس لديمقراطية اندونيسية.

بالطبع ان المسلمين المحافظين لا يروق لهم ذلك، شجبوا واستمروا في تقويض تلك الجهود.. لكن لا يمكن ان تكون دولة مزدهرة من دون مجتمع مدني مزدهر.

• ما الاخطاء التي لامست ما يسمى بالربيع العربي وكيف ساهم الاسلام السياسي في تحوله الى «خريف عربي».

ـ العقل لدى العرب متجذر في السلطوية، لاحظ كيف ان أكثر من نصف الشعب المصري احتضن عبدالفتاح السيسي، العسكري ووزير الدفاع السابق، يروق لهم «حكماء اقوياء» اي حكام مستبدين وديكتاتوريين. من السهولة نسبياً كما لاحظنا في احداث الربيع اسقاط الدكتاتورية، وربما السيسي سيذهب بذات الطريقة الذي ذهب بها مرسي، لكن من غير السهولة ازاحة الديكتاتورية المتجذرة في الاطار الذهني عند العرب.

هناك تاريخ طويل ـ يعود الى حكم الامويين والعباسيين ـ وأصبح للأسف، جزءاً متكاملاً في داخل الصناعة السايكولوجية لدى العرب.

• كيف تقيم التجربة السياسية التي شهدها تونس؟

حين يتحول الاسلام الى ايديولوجية سيقتصر برنامج عمله على منفعة مجموعة سياسية محددة

الدستور الذي سنه «الاخوان المسلمين» في مصر هو محاولة واضحة لقمع التعددية في مجتمع متنوع

ـ تمثل تونس وميضاً من الامل، أنها تتبع نموذجاً مشابه للنموذج التركي، اي انها تحاول في ابعاد الدين خارج السياسة.. وهم بذلك كمسلمين يفعلّون اجندتهم المستندة الى الاخلاق والاداب، ولكن ليس اجندة الاسلام السياسي، بذلك لا تهدف حركة «النهضة» الى تحويل تونس الى «دولة اسلامية» تحت حكم «الشريعة». وهذا لا يجعل تونس اقل إسلامية، وإنما تظهر اكثر وعياً في كيفية ادارة دولة عصرية.

حركة «النهضة» التي حكمت تونس، هي نتاج الحركة الاسلامية، ومثل مصر، مرت خلال عملية صياغة دستور جديد، الذي تبلور بعد كتابة عدة مسودات. تونس إلاسلامية أعلنت دبياجة الدستور الجديد، لكنها ستبقى مؤمنة بتعاليم الاسلام. المادة (1) على سبيل المثال تقول «دين تونس هو الاسلام ولغتها هي العربية» لكن البلاد على ثقة بمواطنيها. المادة (3) تعلن بأن «السيادة تعود الى الشعب التونسي» (وليس الله، الذي هو السيادة العليا، كما نراه في دستور باكستان، وأصبح مصدر ما لا نهاية من الارباك واللهو المعرفي). والأكثر من ذلك لا يوجد اطلاقاً اي ذكر للشريعة الاسلامية، وإنما حقوق الانسان، حقوق العمل، العناية الطيبة، والتأكيد على فصل السلطات، لذا فسلطة التشريع لا تعود الى الرئيس وإنما الى مجلس النواب المنتخب، من خلال الاقتراع السري والحر.

المادة (18) التي تنصح وتمنح الصلاحية للرئيس لفترة محدودة ولهدف محدد لاصدار القرارات التي يخضعها لاجل مصادقتها من قبل مجلس النواب. والأكثر من ذلك توجد معادلة لتأكيد ان مجلس النواب هو الممثل لكل شرائح المجتمع، مع تمثيل مناسب للمناطق واصحاب المهن والفلاحين والعمال، والنواب لا يمثلون مصالحهم بل مصالح كل البلاد. القضاء مستقل وبعض القضاة المختارين من جسم القضاء والسلطات المحلية، وتوجد لديهم استقلالية تامة لادارة شؤونهم.

ومن المفيد ذكره أن النهضة اصرت على ايجاد نظام برلماني مع مراقبة موازية، بينما ناضلت الاحزاب العلمانية من اجل نظام شبه برلماني مع رئيس فاعل وبصلاحية اوسع. هذه التناقضات غير القابلة للمساومة، وقضايا أخرى مختلف عليها تمت تسويتها عبر الحوار والنقاش، وليس من خلال تظاهرات شعبية كبيرة في الشوارع وزعزعة امن الدولة. هدف النهضة ليس ايجاد دستور حول الادارة، وإنما دستور لتمثيل وجهات النظر وطموحات المجتمع المتنوع، وكل القطاعات المساهمة في بناء البلاد. الدستور التونسي يعترف بالتعددية والتنوع في المجتمع التي ترغب في تشييده، موفرة بذلك نظاما معقداً من الحكم لمجتمع مركب في ازمنة صعبة. وعلى الرغم من ذلك لم تخل تونس من الاحتجاجات التي اندلعت معظمها بسبب البطالة المفتشية بين الشباب والركود الاقتصادي، لذا تحاول الحكومة ـ اي حكومة ـ غير قادرة على تقديم حلولاً انية، لكن الاحتجاج الوحيد الذي استحوذت عليه نسبة كبيرة من الفوضى واعمال الشغب الذي نفذه السلفيون خلال حزيران ـ يونيو عام 2012 خلال الهجوم على مهرجان للفنون.

الفرق بين تونس ومصر، كما عكست دساتيرهما هو الفرق في طريقة التفكير. ليس كالمصريين، التونسيون بدوا كأنهم يوازون اطارهم الذهني، استقرار تونس، وان يبدو هشاً او واهناً، يأتي من حقيقة احتضانها التعددية والتنوع لمواطنيها، كذلك انها وضعت في الوقت ذاته تعقيد الاختلاف في صلب الحكم.

• ما هو برأيك البديل الحقيقي للحركات الاسلامية في العالم العربي؟

ـ باعتقادي ان على الاحزاب الاسلامية ادراك ان خدمة الاسلام لا تعني خدمة الاسلام السياسي او قضية سياسية، وهذا يعني خدمة المجتمع وتعزيز انسانيته، كذلك عليهم العمل لبناء ودعم مجتمع مدني صلد، وعليها ادراك انها غير متوازية مع الزمن المعاصر الداعي لاحترام التنوع والتعدد، والتعامل مع تعقيدات عالم كوني متصل. وأكثر من ذلك ان عليها التعلم من تاريخها الحديث، مثلما حدث من فشل فاضح للاسلام السياسي في باكستان والسودان ومعظم العالم العربي، نظرتها الشمولية للاسلام كدولة حولت سياسة المسلم الى ميتافيزيقية عدمية، وكل فعل وحشي وغير منصف يمكن تبريره بأنه «اسلامي» وفقاً لسياسة المنفعة. لقد حان الوقت للحركات الاسلامية ان تنضج ■

بطاقة

- كاتب وناقد واعلامي بريطاني من اصل باكستاني.
- نشر اكثر من 50 كتاباً.
- مدير مركز دراسات المستقبل التابع لجامعة «ايست وست» في شيكاغو ورئيس معهد «مسلم انستيتو» في لندن.
- رئيس تحرير مجلة «كريتكل مسلم» (المسلم الناقد) الفصلية.
- عمل مراسلاً علمياً لمجلات النيجر ونيو ساينتس. ويكتب في مجلة «نيوستيتمان» السياسية المعروفة.
- خدم كموفض في مفوضية «المساواة وحقوق الانسان» البريطانية في الأعوام 2006 ـ 2009 وشغل عضوية منبر الامن القومي البريطاني 2008 ـ 2010
- أعد الكثير من الافلام الوثائقية لعدد من أقنية التلفزة البريطانية مثل» بي بي سي» والقناة الرابعة.

20 عاما على انطلاق المنبر

الدكتور ليث كبة مؤسس المنبر الدولي للحوار الاسلامي:

المنبر ولد برؤية كونية كبرى ليستشرف المستقبل ويصنع الحلول بدل الاكتفاء بوصفها

حينما تفجرت الثورة في ايران عام 1979 وتوجت بشعارات الاسلام، انتعشت حينها آمال المسلمين بولادة مشروع حضاري، وانهم على مشارف لحظة تاريخية كبرى، غير ان الاحداث اخذت مساراً مختلفاً، اذ شهدت منطقة الشرق الاوسط بعدها موجات من الفتن والعثرات بدأت بحرب عبثية بين العراق وايران، وأخرى في غزو العراق للكويت، وثالثة في حرب أهلية في الجزائر، ورابعة بين فصائل المجاهدين في افغانستان المحررة، وخامسة في ولادة الحركات السلفية الجهادية المتطرفة، وسادسة في احياء الانقسامات الطائفية التاريخية، وتتابعت بعدها الفصول المريرة.

لم يخطر ببال أحد حينها ان يستمر التدهور الى ما نحن عليه اليوم. فظهرت الحاجة ملحة الى المزيد من مراكز الابحاث ومنابر الحوار التي تناقش بصدق وموضوعية وجرأة الطريق الى صناعة مستقبل أفضل.

ولد المنبر حينها استجابة لهذه الحاجة وتميز عن غيره من المبادرات البحثية والحوارية بتبنيه منطلقات كونية انسانية تحتضن العلم والحضارة وبتمييزه للقرآن الكريم بصفته النص الغيبي المؤسس للإسلام والتزامه بنصوصه مرجعية عليا وبتمييزه التراث والثقافة بصفتها اجتهادات ومسارات محكومة باللحظة والظرف المحلي.

ولد المنبر من رحم تجربة الاسلاميين في الحياة العامة وبقي متجذراً في ذهن الفرد والمجتمع المسلم، يعمل على الارتقاء والتغيير بالتواصل المستمر العميق مع الفرد والمجتمع المسلم. مثلت الحوارات الهادئة الصادقة فرصة حقيقية لتطوير رؤى المنبر ومنطلقاته وانتجت ثقافة جديدة لا تستعجل المواقف ولا تصدر الاحكام وتؤثر النمو الطبيعي التراكمي والعمل المشترك الجماعي.

انطلقت رحلة المنبر متواضعة بإصدار نشرة (اسلام21) الفصلية باللغتين العربية والانكليزية وكان هدفها تثبيت هوية المنبر ومقاربته الفكرية وتمييزه عن مدارس ومؤسسات حداثية معاصرة وعن أخرى تقليدية تراثية. كانت النشرة صوتاً

تميز المنبر
بتبنيه منطلقات كونية
انسانية تحتضن العلم
والحضارة والمعرفة

متميزاً في زحمة منابر تدعو المسلمين الى الحوار مع الغرب، بينما دعت النشرة المفكرين والقادة المسلمين الى الحوار الصادق مع الآخر المسلم اولا ودعتهم الى اكتشاف وتثبيت مرجعيات عليا لا خلاف عليها لتؤطر حواراتهم فيما بينهم.

استعرضت النشرة في السنوات الخمس الاولى أهم الكتب والمحاولات المعاصرة الهادفة الى الارتقاء بوعي المسلمين ضمن مرجعيات القرآن والعلم والحضارة، وانضمت النشرة الى الاصوات الداعية الى تمحيص نقدي علمي لثقافة المسلمين من اجل تحديث قراءتهم للقرآن والتراث والثقافة والتاريخ.

قدم المنبر فضاء اضافياً جديداً عزز التواصل والحوار فيما بين المجددين، خصوصا الشباب منهم، واحتضن ندوات حوار ومؤتمرات باللغتين العربية والانكليزية استهدفت قادة الحركات الاسلامية ومفكريهم وتواصل مع أهم الشخصيات والمؤسسات المعنية بمراجعة وتحديث الفكر الاسلامي واستقصى آراءهم عن دور الاسلام في الحياة العامة وشكل الحكم وحقوق الاقليات وآفاق التعددية وحدود السلطة التشريعية ودور المؤسسات الدينية في الحكم وعن آفاق الاصلاح في بلدان المسلمين في القرن21 وغيرها. وتشرف المنبر بمساهمات شباب تبؤوا فيما بعد مناصب عامة عليا في العراق وتونس والمغرب ومصر.

اظهرت حوارات المنبر حينها اختلافات حادة بين المشاركين في ندواته ومؤتمراته، خصوصا في شكل الحكم من منظور اسلامي، وكشفت تلك النقاشات عن استحالة بناء دول حديثة باستنساخ التراث ولا بتقديسه، وانما باعتماد الانظمة الحديثة في ادارة الحياة العامة كالانظمة الانتخابية والمؤسسات الرقابية وفصل السلطات، وان لا خيار أمام المسلمين الا باحترام الاختلاف والتعدد والتنوع والاحتفاء بالإبداع والاجتهاد في بناء المجتمعات والانظمة الحديثة.

اجرى المنبر استطلاعات للرأي باللغتين العربية والانكليزية والتي أكدت ايضا تطلع نخب المسلمين الى مؤسسات حداثية تحترم الماضي ولا تقف عنده وتستنير بالعلم والوحي في صناعة المستقبل. نشر المنبر ايضا ورقة «ميثاق قرآني» عن مبادئ الحياة العامة ضم عشر فقرات أساسية ومئة فقرة تفصيلية. كما انطلق المنبر في سنواته الاولى برؤية كونية كبرى وعمل بموارد بشرية ومالية متواضعة، واستشرف المستقبل وحرص على صناعة الحلول بدلا من الاكتفاء بوصف المشاكل واحتضن حرية الرأي الاخر واحترام مشاعر مخالفيه وراهن على ان تكون مساهمته فكرية نوعية.

بعد سنوات التأسيس جاءت تفجيرات 11 ايلول 2001 لتفرض مراجعة جديدة اضافت مهمة جديدة الى المنبر ودفعته الى التواصل مع الشباب بدلاً من الاكتفاء بالتواصل مع النخب ■

رُشحت نشرة اسلام 21 (Islam 21) ضمن اللائحة القصيرة لجائزة The Muslim News Awards ضمن مسابقة «الابداع في الفكر الاسلامي» عام 2000

رواد تنويريون

ابن خلدون.. ابتكار علم الاجتماع

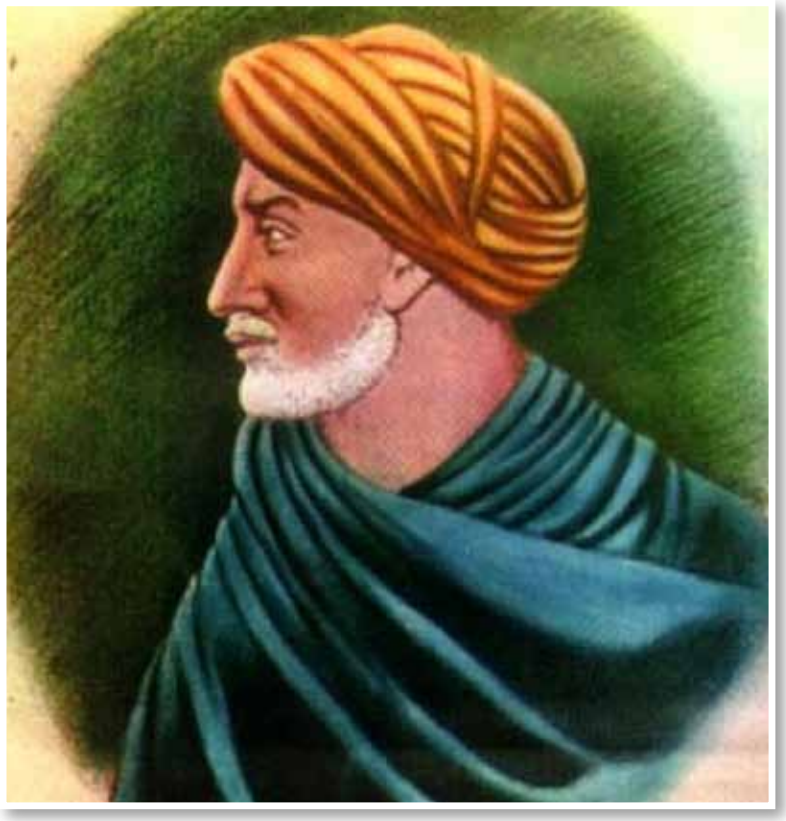

يعتبر ابن خلدون أحد اهم العلماء الذين تفخر بهم الحضارة الإسلامية، باعتباره المؤسس لعلم الاجتماع ومبادئه الحديثة، وقد توصل الى نظريات باهرة في هذا العلم تتمحور حول قوانين العمران ونظريته العصبية وبناء الدولة وأطوار عمارها وسقوطها. وقد سبقت آراؤه ونظرياته ما توصل اليه لاحقا بعدة قرون عدد من مشاهير العلماء، حيث أكد أرنولد توينبي أن «ابن خلدون أول من صاغ فلسفة للتاريخ هي من دون شك أعظم ما توصل إليه الفكر البشري في مختلف العصور والأمم». أما جورج مارسيز فقد قال إن «مؤلف ابن خلدون هو أحد أهم المؤلفات التي انجزها الفكر الإنساني». وفي رسالة بعث بها مكسيم غوركي الى المفكر الروسي انوتشين عام 1912 قال فيها «أنك تنبئنا بأن ابن خلدون في القرن الرابع عشر كان أول من اكتشف دور العوامل الاقتصادية وعلاقات الإنتاج. ان هذا النبأ قد أحدث وقعاً مثيراً وقد اهتم به صديق الطرفين (المقصود به لينين) اهتماما خاصا».

تطرق ابن خلدون الى الخلفية الذهنية والنفسية للعقل العربي في كتابه «المقدمة» عندما تحدث عن الطبيعة الوحشية للعرب القائمة على الغنيمة والخراب، التي أصبحت جزءاً من طبيعتهم، مستخدماً كلمة العرب في إشارة الى القبائل المترحلة (البدو). ويصف فلسفة التاريخ التي يتبناها التي تعتبر مدخلاً اساسياً في بناء عقل متقد ومتطور، في أسطر قليلة رائعة قائلا: «أعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب، جم الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضي من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم، حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا».

تأتي مقدمة ابن خلدون كونها شهادة ثمينة تبرز العوامل الفاعلة في التجربة الحضارية في الإسلام، والتي تتمثل من وجهة نظره في ثلاثة عوامل: عامل إيديولوجي يرى ان الدين كان شرطاً ضرورياً لقيام دولة العرب، لكنه ليس شرطاً كافياً، إذ ان فاعليته مشروطة بعوامل أخرى وعلى رأسها العصبية. العامل الإجتماعي (دور القبيلة وما تتبعه من عصبية) ثم العامل الإقتصادي (إقتصاد الغزو).

وأثبت ابن خلدون من جهة انه كان عالم اجتماع حاذق المشاهدة والمعاينة للواقع، وهو من جهة ثانية كان لاهوتياً منغلقاً من الناحية الدينية كبقية الفقهاء في عصره، ومن هذه الناحية، كان أقل إنفتاحاً بكثير من الفارابي او ابن رشد على الثقافات الأجنبية، فقد كان اصولياً من الناحية العقائدية.

اعتزل ابن خلدون الحياة بعد تجارب مليئة بالصراعات والحزن على وفاة والديه والكثير من شيوخه إثر وباء الطاعون الذي انتشر سنة 749هجرية (1323م) وتفرغ لأربع سنوات في البحث والتنقيب في العلوم الإنسانية معتزلاً الناس في سنوات عمره الأخيرة، ليكتب سفره المجيد أو ما عرف «بمقدمة ابن خلدون» ومؤسساً لعلم الاجتماع بناء على الاستنتاج والتحليل ■

هو عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي. ولد ونشأ في تونس سنة 1332، ودرس الأدب على أبيه. شغل أجداده في الأندلس وتونس مناصب سياسية ودينية مهمة وكانوا أهل جاه ونفوذ. نزحت عائلته من الأندلس في منتصف القرن السابع الهجري واستقرت في تونس خلال حكم دولة الحفصيين. رحل إلى فاس وغرناطة وتلمسان، وتولى أعمالاً، واعترضته دسائس ووشايات، وعاد إلى تونس. ثم توجه إلى مصر فأكرمه سلطانها الظاهر برقوق، وولي فيها قضاء المالكية وتوفى فيها. أما آثاره: فقد ذكر له لسان الدين بن الخطيب عدداً من الكتب ولكن لم يصل إلينا سوى تاريخه الكبير وكتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، إضافة الى مقدمته.

علي باية في كتابه «أرض الضباب للأفكار وضوء الحوار»

انعكاس دور فلسفة المقارنة على مجتمع اليوم

صدر حديثاً كتاب بعنوان «أرض الضباب للأفكار وضوء الحوار: دراسة فلسفية مقارنة ـ الاسلامية والغربية» باللغة الانكليزية عن مؤسسة ايكاس ICAS في لندن.

محرر الكتاب علي باية، وهو بروفيسور الفلسفة في الكلية الاسلامية بلندن، والباحث الأقدم الزائر لقسم السياسة والعلاقات الدولية ـ كلية العلوم الاجتماعية، جامعة ويستمنستر، لندن، وبروفيسور قسم الدراسات المستقبلية لمعهد الدراسات الوطنية لعلوم السياسات ـ ايران.

والفلسفة المقارنة هي من التخصصات الجديدة التي بدت عملياً في سبعينات القرن الماضي، ولها دور في انعكاسات الأفكار المقارنة على الحوارات الجارية بين الفلاسفة المشغولين في مقارنة وجهات النظر المختلفة بين الثقافات المتعددة، ما مهد الأرضية الفلسفية المقارنة والنقاش للبحث الواعي عن المعرفة.

المشاركون في حوار هذا الكتاب لا يتكلمون نفس اللغة أو ينتمون لذات التراث.

وتشمل دراسة البحث مقتطفات أدبية فلسفية مقارنة عدة لتعاون باحثين وكتّاب في المجال الفلسفي: ديفيد بي بيرل يبحث في فلسفة ملا صدرا: أولية الوجود. لن أي كودمان يدرس الغزالي والفلاسفة: البحث عن المصيبة. روي جاكسون يتكلم عن ايفروس (ابن رشد) والروح الأرسطية. ومحمد كمال: يقارن بين أعمال ملا صدرا ومارتن هايدغار..

أما أوليفر ليمان فبحثه يدور حول ابن الهيثم والنهضة الأوروبية. وساري نيوسيب تتكلم عن العوالم الممكنة لابن سينا ولينبيتر.

وعلي باية: الشكية ومشكلة احتذاء المعرفة الحقيقية: الغزالي وبوبار. وحاج محمد ليفن هارس عن فلسفة ابن سينا ونقاده وغيرها من الدراسات المقارنة الجيدة.

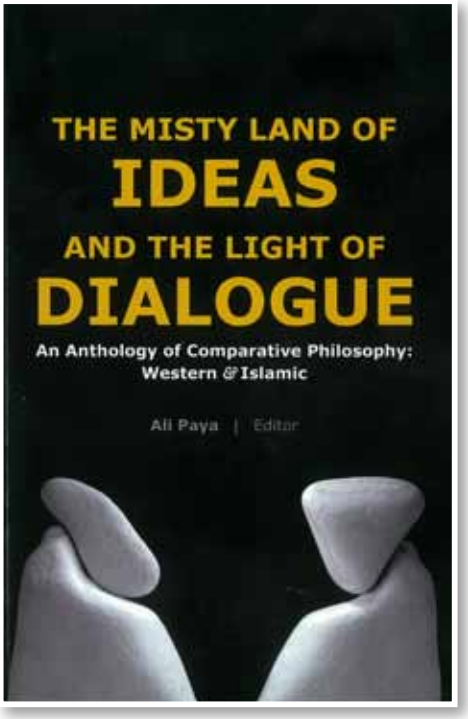

واحتذاء المعرفة واحدة من السمات المتميزة للصنف البشري خلال وجوده الطويل.. الشواهد على التعقب اللامتناهي للمعرفة الحقيقية للانسان وعناءه لمراوغة هذا التعقب وصعوبته الموجود في كل الثقافات كانت بلا شك منذ بداية التوثيق لحضارة الانسان على الأرض.

والكتاب يدرس النقاش الدائر حول المفكرين الكبار من الشرق والغرب في تحقيق المعرفة وتبديد الشك ومحاولة المقارنة في الاختلاف بين المقاربات المعرفية والاسئلة التي يطرحها على سبيل المثال لا الحصر: هل بإمكان الغزالي احتضان أخلاق العقلانية الناقدة للمعرفة أو دور الفلسفة في التراثين المسيحي والاسلامي فيما يتعلق باللاهوت وعمقها في الأفكار وانعكاساتها في المجتمع عندما يكون لها حضور، خصوصاً كما كان في العالم الاسلامي. رأي ملا صدرا على سبيل المثال: «الانسان خليفة الله على الأرض، وعندما يكون متطلعاً يصبح الرجل المتكامل، هذا الانسان يستحق قيادة البشر لأنه يقف على مفترق أبعاد أفقية وعمودية». أو الفارابي الذي يستخدم الكثير من الفلسفة السياسية لافلاطون، لكنه لا يشارك نظرته نفسها فيما يتعلق بالفيلسوف وعلاقته بالدولة التي ظهرت في بحث الجمهورية وفي أعمال ابن باجه كذلك.

الفارابي من جانبه اعتقد ان الفيلسوف الحقيقي لا يكون في موقع السلطة السياسية، وإنما يطبق نشاط عقله ومشاعره لتطوير ذاته باتجاه الكمال، ووسائل الحكم، والموقف من السلطة السياسية.. وما أكثر الحاجة لذلك اليوم.

ابن الهيثم في دراسته المؤثرة للبصريات لا يتعامل مع الجمال كنوعية موضوعية، وإنما مع النوعيات التي يقيمها الانسان لأنها مرئية، أمثال اللون والشكل والضوء والظلام، والروابط التي نعملها بين الأجسام المختلفة ما يجعله مهتماً بالأشياء كما تبدو. وهي نقطة فنية لعدم استنساخ الواقع وانما الغور بعمق في بيئة المرء، وما تعلمته النهضة الاوروبية من ابن الهيثم ان الفسحة والضوء تقدمان لنا طرق عدة لتمثيل العالم، كما تبدو لنا.

وما أحوجنا اليوم للانعكاسات العملية لأفكار ملا صدرا، كحضور شيء من القدسية للانسان لترفع من انسانيته وقيمته عن العنف والقتل بين ظهرانينا. أو أهمية دور المفكرين، كما رأى الفارابي في صياغ نماذج الحكم الرشيد وتحديد الصلاحيات والسلطة أو الموقف من السلطة، أو كما رأى ابن الهيثم في كيفية رؤية الأمور كما تبدو وكيفية التعبير عنها وعدم الوقوف عندها، وإنما الغوص فيها لتطوير الأفكار، خصوصاً اذا نعي اليوم دور الصورة والمرئي في انتاج الأفكار أو تحقيها عبر المرئيات. يقع الكتاب في 400 صفحة من القطع الكبير ■

إصدارات

الاسلام والايمان

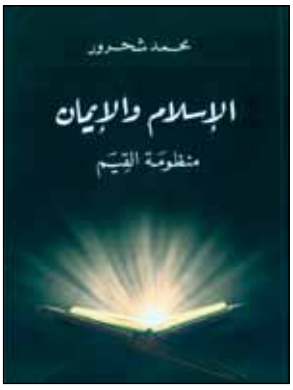

يحاول الباحث محمد شحرور في كتابه «الاسلام والايمان: منظومة القيم» الصادر مؤخراً عن دار الساقي في بيروت، إزالة الالتباس والخلط بين مفهومي الإسلام والإيمان، طالما ان هذا الخلط أوجد ارتباكات كثيرة في هيكلة المنظومة التراثية لتجعل من الإسلام ديناً عنصرياً همه الوحيد التفريق بين الناس: هذا مؤمن وهذا كافر، بدل أن يكون ديناً عالمياً قادراً على احتواء الانسانية والأخذ بيدها نحو التقدم والرقي، مما يسمح بالتقرب من رؤية للإسلام أكثر عقلانية وإنسانية، تمنح له كدين المفهوم الذي يستحقه وتبعده عن المفهوم المسيس له، وترجع اليه صدقيته التي أفقده اياها الفهم التراثي له.

ويرى الكاتب ان الاساس في أي وعي جمعي، وفي أي مجتمع يريد بناء دولة، هو الحرية، التي هي كلمة الله العليا، وان الله خلق الناس عباداً، وان العبادية هي الحرية. مؤكداً ان الصورة الحقيقية والطبيعية للإسلام تكتمل مع هذا المفهوم لأن الإسلام في الاساس دين يتوازى مع الفطرة الإنسانية وليس ضدها، ولأنه جاء يسراً للانسانية وليس عسراً عليها. يأتي الكتاب الاخير لشحرور استمراراً لأعماله التي تطرح مقاربة جديدة للتراث والإسلام والنص الديني عموماً ومنها «نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي» و«القصص القرآني» و«الكتاب والقرآن» و«السنة الرسولية والسنة النبوية» و«الدين والسلطة». يقع الكتاب في 336 صفحة من القطع الكبير.

سياسة تركيا الخارجية

حاول الباحثان اللبناني جمال واكيم والامريكية موريال ميراك فايسباخ مقاربة التحولات التي شهدتها تركيا مع وصول الإسلام السياسي الى الحكم ضمن مجال جيواستراتيجي مضطرب، محاولين الإحاطة بالمتغيرات المواكبة لها في ظل الحراك العربي، في كتابهما المشترك المعنون: «السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002» الصادر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر في بيروت.

يستعرض الكتاب سعي حزب «العدالة والتنمية» الى استعادة أمجاد العثمانية وتحسين علاقاته مع الدول العربية، خاصة مع مصر اثر وصول الإخوان المسلمين الى الحكم، حيث توطدت الروابط إلى أن بلغت حدها الأدنى إثر المواقف التركية من سقوط نظام محمد مرسي، كما يبحث الكاتبان في علاقة تركيا مع اسرائيل بين 1949 و2009.. ثمة ملامح مشتركة بين أنقرة وتل أبيب حتمت هذه الاستمرارية. وتحت عنوان «سورية ميدان الصراع الجيوسياسي» تعقب الباحثان علاقة أنقرة مع دمشق التي شهدت تطوراً في المجال الاقتصادي والتعاون السياسي ثم باغته الحراك الاحتجاجي السوري، فطالبت حكومة أردوغان النظام السوري بالإصلاح، ووصلت لاحقاً إلى دعوة مجلس الأمن الدولي الى توجيه ضربة عسكرية. تركيا الأردوغانية التي اعتمدت تصفير المشكلات مع محيطها، ورّطها تدخلها الفج في شؤون الجوار في امتحان صعب. غير أن «العدالة والتنمية» الذي تجرع الكأس المرة لم يقف عند الصاعق الإقليمي، اذ يواجه قضايا داخلية عدة تفجرت مع احتجاجات ساحة «تقسيم» وارتفاع الأصوات المعارضة ضد الحرب الخفية على الإرث العلماني عبر سياسات الأسلمة الناعمة. النتيجة أن النجاحات التي حققها الإسلاميون اقتصادياً وسياسياً في موازاة نزعة السيطرة على مؤسسات الدولة والتخبط الداخلي والإقليمي، تشي باحتمال تراجع تلك التجربة.

صناعة الطاغية

في دراسته «صناعة الطاغية» الصادر عن دار اكتب للنشر والتوزيع في القاهرة، يتناول ياسر ثابت ما يعتبره من الآفات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي سببت المأزق الخطير الذي تعيشه مصر منذ عقوده، وهو يقصد بذلك حالة الخضوع المذهل للحاكم أيا كان اسمه وانتماءاته وخصائصه.

ويرى المؤلف، في هذا السياق، انه في مختلف مواقع المسؤولية وصنع القرار، ثمة مكان للنخب المزيفة التي تتضافر وتتضامن لحماية مصالحها وضمان استمرار نفوذها وسطوتها، وهذه النخبة هي التي تزين للطاغية سوء ممارساته والانتهاكات التي يقترفها، ويشير الى حديث صحفي للرئيس الراحل جمال عبد

الناصر في العام 1965 ذكر فيه ان 16 عائلة فقط في مصر كانت تستحوذ على السلطة السياسية قبل الثورة. وقد خرج معظم رؤساء الوزارات والوزراء وكبار الموظفين في المعهد الملكي من بين صفوف هذه العائلات بالتحديد.

ويفرد الكاتب فصلاً للحديث عن «جمهور الشرفاء» والعلاقة المتأرجحة بين الشعب المصري وحكامه منذ ثورة 1952 حتى الزمن الراهن. كما يتطرق الى العنف الامني ومسألة تغليب الجانب السياسي على الجنائي في عمل اجهزة الأمن منذ عقود طويلة.

سماحة الاسلام وفتنة التفكير

جاء الكتاب الصادر عن دار الأمير في بيروت حصيلة مؤتمر «سماحة الإسلام وفتنة التكفير» وجهود عدد من كبار علماء العالم الإسلامي المشاركين في المؤتمر العلمائي الاول الذي نظمه علماء بلاد الشام، لبيان سماحة الإسلام التي تعمل على تشويهها دول ومجموعات بطريقة تستعيد من تاريخ البشرية أفسد ما عرفته منذ الجريمة الأولى التي وقعت على يد ابن آدم ربطاً بالدين إلى ما آلت إليه على أيدي هؤلاء القتلة. والكتاب يعتبر خطوة في سلسلة خطوات على طريق كفاح مستمر يقوم به هؤلاء العلماء لتبيان سماحة الدين الحنيف التي غالبا ما تؤكد على اهمية الانسان باعتباره وريث الخالق على الارض، لهذا ينبغي الاعتراف بحقه الطبيعي في الحياة الامنة.

حكاية بندقية

عن «دار نون» للنشر في دولة الامارات صدرت الترجمة العربية من كتاب «حكاية بندقية» للكاتب مايكل هوجز، ترجمه للعربية حربي محسن عبد الله ومحمد مصطفى مقداد، ومراجعة فانز نمرود داوود، ويعتبر الكتاب ان الكلاشينكوف ساهمت بفضل خصائصها في تغيير الكثير من أحداث التاريخ، ودفعتها للسير قدماً في رحلتها عبر المراحل الثلاث التي سيتتبعها هذا الكتاب: أولاً، كسلاح مكّن الاتحاد السوفيتي من السيطرة على مناطق شاسعة اكتسبها من نصره على المانيا النازية، ثانياً، كأيقونة لثورات العالم الثالث، وأخيراً، في يد الجماعات الارهابية ليغدو بالتالي السلاح الأكثر انتشاراً في العالم. يبدأ الكتاب، بعرض تسلسل زمني للأحداث التي واكبت نشأة وتطور هذه البندقية ابتداء من ميخائيل كلاشنيكوف الذي توفي أواخر كانون الأول ـ ديسمبر من العام الماضي عن عمر يناهز 94 عاماً ـ وفوزه عام 1947 بمسابقة تصميم البندقية، مروراً بعام 1956 الذي شهد أوسع انتشار للبندقية حتى وصلت لدى الحلفاء في أوروبا الشرقية، ومن ثم دورها في الثورة الفيتنامية في قلب المعادلة ضد القوات الامريكية، كذلك دورها في معركة الكرامة عام 1968 لصالح الفلسطينيين ضد الجيش الإسرائيلي. البساطة الشديدة لهذه البندقية هي من دفعها لتحقيق النجاح. فقط بثمانية قطع قابلة للفك والتركيب رخيصة التصنيع وسهلة الاستخدام. في الحقيقة إنها سهلة جداً لأي مقاتل، طفلاً كان أم راشداً كي يطيح بأي هدف عبر تدميره بإطلاق 650 طلقة في الدقيقة بعد عملية تدريب أولية.

تعرجات المنطقة الروحية

يعتبر كتاب «المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي» الصادر عن المركز القومي للترجمة تأليف فيليب فارج ويوسف كرباج، ترجمة بشير السباعي، محاولة علمية لتناول مجمل التاريخ الديموغرافي للمسيحيين واليهود في عالم الإسلام العربي والتركي منذ بدايات الدعوة الاسلامية ولغاية الآن، كما يكشف تعرجات تاريخ الجماعات المسيحية واليهودية والمسلمة تبعاً للتحولات التاريخية السياسية والاجتماعية، الاقتصادية والايديولوجية التي أثرت في تطور عالم الإسلام العربي والتركي.

يأخذنا الكتاب في رحلة زمنية طويلة لقيام الإسلام في الشرق العربي عبر تسعة قرون، أي من الهجرة إلى سقوط المماليك، ثم يستعرض تقاتل المسيحيين وجهاً لوجه في زمن الحروب الصليبية ويتحدث عن تحفظات الجماعة المسيحية العربية تجاه الجماعة المسيحية العربية اللاتينية والتي كان من المفترض أن تمد لها يد العون. ويعرج الكتاب على اجتياح العثمانيين الشرق العربي بعد فتحهم البلقان، دون ان ينسى إسرائيل وديموغرافيتها، حيث يتحدث عن تأسيس الجماعة اليهودية لدولة قومية، مستعرضاً في نهاية فصوله الجماعة المسيحية في القرن العشرين.

ووفق المؤلف، فإن هذا التاريخ ليس مجرد تاريخ لتعاقب ديانات تدعو إلى وحدانية الرب، فهو أيضاً تاريخ سلسلة من الاختراقات الصاخبة او الصامتة، ابتداء من فرسان الإسلام وبدو شبه الجزيرة العربية الى الصليبيين ومن المغول الى الأتراك، ومن الأوروبيين اللاتينيين الى اليهود الأشكناز، ضمن خلطة روحية ما زالت تعيشها المنطقة العربية.

ولاء وتحد

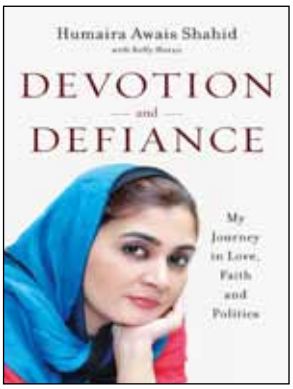

للصحافية والناشطة السياسية الباكستانية حميراء شهيد صدر حديثاً باللغة الانكليزية كتابها الاول بعنوان: «ولاء وتحد: رحلتي في الحب والعقيدة والسياسة» عن دار نشر «نورتون» في نيويورك، حررت الكتاب الصحافية الأمريكية كيلي هوران.

ناقش الكتاب قضايا النزاع بين الشرق والغرب من زوايا عدة عاشتها الكاتبة خلال دراستها بين المنطقتين. وبين الشرق والغرب، قضت سنتين في كلية رادكليف للبنات، التابعة لجامعة هارفارد. ودرست وقدمت محاضرات عن المرأة في الدول الإسلامية عامة، وفي جنوب آسيا خاصة.

وعن تجربتها في الولايات المتحدة، قالت: «ان الامريكيين (وبقية الغربيين) لم يكونوا يعرفون عن الإسلام أي شيء. وعندما عرفوه، بعد هجمات 11 سبتمبر ـ أيلول عام 2001، وبعد (الحرب ضد الإرهاب) التي أعلنها الرئيس السابق بوش الابن عرفوه ديناً عنيفاً.. مع الحرب في أفغانستان والعراق، وما لحق بباكستان، يمكن القول إن شعوب هذه الدول دفعت، وتظل تدفع، ثمن سياسات حكوماتها غير الموفقة، وثمن التدخلات الأجنبية.. تظل هذه الشعوب تدفع هذا الثمن بأرواحها ودمائها».

قدمت حميراء عام 2011 إلى برلمان مقاطعة البنجاب مشروع قانون ضد اضطهاد الزوجات. فعلت ذلك بعد تعرض زوجات عدة لظاهرة رش أزواجهن محروقات سائلة على وجوههن، فشوهوها. وحسب القانون الجديد، تحولت الى جريمة، تحقق فيها الأجهزة الحكومة، وليس فقط مشكلة عائلية أو اجتماعية، تحلها وساطات أو تعويضات.

الهويات وحروبها

يأتي كتاب زياد الدريس «حروب الهويات الصغرى» في الوقت المناسب، فصعود الحركات الأصولية التكفيرية إبان ما سمي «الربيع العربي» أعاد طرح مسألة الهوية في بعديها الفردي والجماعي، وباتت العودة الى هذه المسألة ملحة جداً، لاسيما بعدما راجت موجة العنف الأيديولوجي المتواري خلف حجاب الدين.

يوضح الدريس الالتباس بين المفهوم الغربي للحزبية والمفهوم الإقصائي الشائع عربياً. وفي هذا السياق كان لا بد من التوقف عند حزب «الإخوان المسلمين» في مصر، فهؤلاء كما يرى إنما هم فئة من المسلمين ولا يحق لهم الادعاء بأنهم هم وحدهم الذين يملكون الحق المطلق في تمثيل الإسلام والمسلمين، ومن الواضح أن ملايين المسلمين لا يتوافقون مع طروحات «الإخوان» وتحركاتهم. لكنه لا يشجب حق «الإخوان» في أن يعتبروا تنظيمهم في مصر حزباً سياسياً يسترشد بالدين، ولكن ليس من حقهم اعتباره «هوية» دينية، فهذا يعني إقصاء كل من لا يتوافق معهم من ساحة الدين الواسعة. ويخلص قائلاً: «الإسلام دوماً، أضخم من أن يحتكره بعض المسلمين».

يبدو كتاب زياد الدريس رغم صغر حجمه حافلاً بأفكار وقضايا كثيرة وراهنة، ومعظمها مطروح اليوم على طاولة النقاش وبإلحاح. واذا كان الكتاب يضم أساساً مجموعة مقالات فان الكاتب نجح في جمعها وربطها بعضاً الى بعض، جاعلاً منها فصولاً صغيرة يكمل احدها الآخر.. وهي مقالات قائمة على التحليل والمعالجة والتأمل وبعيدة عن روح التعليق الصحافي اليومي العابر. الكتاب من اصدار المركز الثقافي العربي في بيروت.

العنف الديني والسياسي

عن دار النهضة العربية في بيروت صدرت الطبعة الاولى لكتاب هلا رشيد أمون، استاذة الفلسفة في الجامعة اللبنانية الذي جاء بعنوان: «متاهات العنف الديني والسياسي».

كتبت أمون في مقدمة الكتاب «قمت باستنطاق ومساءلة واستجواب الكثير من الطروحات والمنظومات الفكرية والدينية والسياسية، بهدف الكشف عما تخفيه وراءها، من مطامح سلطوية، وما أدت إليه على مستوى الممارسة، من خراب فكري وإنساني ومجتمعي، وكذلك بهدف تعرية الأيديولوجيات الدينية التي وظفت كل ما هو ديني ومقدس في سبيل تحقيق مكاسب سلطوية وسياسية وظرفية، وفضح الاعيب من يدعي القبض على الحقيقة وامتلاك مفاتيح النجاة والتغيير، ومن يتخذ الجماهير كاحتياطي للتعبئة والتجييش، او كأداة وجسر للاستيلاء على الحكم والدولة والسلطة، في الوقت الذي يوهم فيه هذه الجماهير، بأنه يدافع عن مصالحها وحقوقها وهويتها ومقدساتها».

واضافت: «إذا كان لكل سلطة أدواتها ومفرداتها ومنتجاتها وأسواقها، فإن السلطة الرمزية هي الملعب الوحيد للكاتب والباحث عن الحقيقة، والداعي إلى تحقيق العدالة والمساواة والحرية، وتتلخص أدوات هذه السلطة، بالكلام والكتابة ونقد الأفكار والنماذج الجاهزة والقوالب الفكرية المتحجرة، وبالقدرة على دحض الأوهام الأيديولوجية التي تروج بإسم «الحاكمية الإلهية»، لأكذوبة امتلاك الحقيقة أو الوصاية على القيم، أو احتكار حمل رسالة الحق والعدل والخلاص. فلا وظيفة للكاتب عندي، سوى التفكيك والتعرية والمعارضة التي هي من أمضى الأسلحة في محاربة «فلسفة الخراب» المستشرية في العالم العربي».

عدد جديد من قضايا اسلامية معاصرة

عن مركز دراسات فلسفة الدين صدر العدد المزدوج 55 ـ 56 من مجلة (قضايا إسلامية معاصرة) التي تعنى بالهموم الفكرية للمسلم، تتصدرها كلمة التحرير التي كتبها الدكتور عبدالجبار الرفاعي تحت عنوان «دعوة للخلاص من نسيان الذات في أدبيات الجماعات الإسلامية» موضحاً أنها تتجاهل الحياة الإنسانية الحقيقية وتتعاطى مع الفرد كعضو في الجماعة، وليس له وجود حقيقي مستقل خارج إطارها. وجاءت الافتتاحية تحت عنوان: «سورن كيركغورن ومسألة الفرد والايمان» التي كتبها د. قحطان جاسم.

في باب (حوارات) شارك كل من: ريتشارد بورك هوفر (حضور الفرد في وهاد الوجود)، ستيفن ايفانز (الاشارات الطبيعية ومعرفة الله).

ساهم في ملف العدد عدد كبير من الكتّاب والباحثين منهم: د. حسن يوسف طه (الحب والإيمان جدل الأرض والسماء عند كيركغورن)، هرمان ديم (العقيدة وجدلية الوجود عند كيركغورن)، د. نعيمة بور محمدي (الأخلاق الإيمانية عند كيركغورن)، رضا أكبري (النزعة الإيمانية عند كيركغورد)، عباس أسكوئيان (الموت واليأس والإيمان عند كيركغورد)، كمال طريشي (امثولة الرجعي عند كيركغورد)، محسن طلائي (مقولة الإيمان عند كيركغورد)، إلياس رضائي (المشيئة الالهية الشاملة).

في باب (نقد كتاب) كتب د. عباس أمير (سرقة معنى النص او سرقة الإنسان في النص)، وراجعت د. ريتا فرج العدد الماضي من قضايا إسلامية معاصرة الذي جاء محوره بعنوان: نحو التحرر من سلطة السلف.

الرواية العراقية

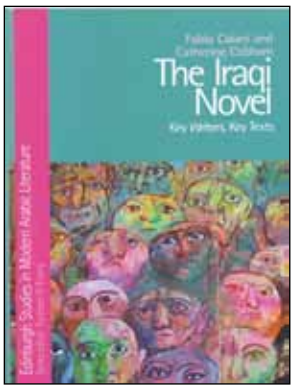

تكمن أهمية الكتاب الذي صدر أخيراً في اسكتلندا بعنوان «الرواية العراقية» لفابيو كاياني وكاثرين كوبهام، انه يقدم دراسة تحليلية اكاديمية لأعمال اربعة من الكتّاب العراقيين من جيل الخمسينات والستينات، وهم: غائب طعمة فرمان (1927 ـ 1990) وعبدالملك نوري (1921 ـ 1989) وفؤاد التكرلي (1927 ـ 2008) ومهدي الصقر (1927 ـ 2006).

وبرأي المؤلفين، فأن الادباء الاربعة المذكورين ينتمون الى فترة زمنية مهمة في تاريخ البلاد من وجهة النظر السياسية والاجتماعية، حيث ان تلك الاعوام كانت محورية من وجهة نظر الادب. ففي هذا العقد بدأ الادب القصصي يتطور في العراق من التجارب الريادية الى الشكل الادبي الاكثر نضوجاً وابداعاً. وتضم فصول الكتاب استعراضاً لتطور الادبي القصصي العراقي منذ البدايات المتمثلة باعمال سليمان فياض (1885 ـ 1951) ومحمود احمد السيد (1903 ـ 1937) وذو النون ايوب (1908 ـ 1988).

ولا يقتصر تحليل اعمالهم على الجانب الادبي فقط، بل يصور كيف حدث خلال عدة عقود من السنين التحول في تفكير المثقفين العراقيين بصورة دراماتيكية في دولة معاصرة برئاسة ملك وتحت اشراف بريطانيا.

ويظهر الكتاب عموما معاناة الكاتب العراقي الذي يضطر الى الهروب الى المنفى او فرض العزلة على نفسه في بيته.. وهذا يعني فقدان الاتصال مع المجتمع وازماته التي غالبا ما تشكل ارضية لكتاباته.

اختراع ديمقراطية

صدر حديثا عن دار «ميديا بلوس» في مدينة قسنطينة كتاب الرئيس التونسي منصف المرزوقي بالتزامن مع صدوره عن دار نشر فرنسية، يتناول فيه التجربة التونسية في بناء دولة ديمقراطية. اثار الكتاب الذي جاء بعنوان: «اختراع الديمقراطية» عند الإعلان عن صدوره، الكثير من ردود الأفعال بالنظر لمنصب ومكانة كاتبه الرئيس التونسي الذي تولى قيادة البلاد منذ كانون الاول ـ ديسمبر 2011 بعد سقوط نظام الديكتاتور زين العابدين بن علي في أول نتيجة ملموسة لثورات ما يسمى بالربيع العربي التي انطلقت من تونس.

الكتاب يتناول قضية اختراع الديمقراطية من طرف التونسيين أصحاب ثورة على القهر والديكتاتورية كرد على تنبؤات البعض في العالم الغربي خصوصا بأن «الربيع العربي» سيعقبه «شتاء الإسلاميين». يحاول المنصف المرزوقي وهو طبيب تحول الى ناشط سياسي ومعارض لسنوات طويلة لنظام بن علي وعاش في المنفى، في كتابه القول أن تلك النظرة المتشائمة من أطراف في الغرب سطحية وتمنع النظر بعمق في التعقيدات والتحديات التي تواجه الآن المجتمعات العربية. الرئيس المؤلف استعان بما لديه من وسائل التحليل اليسارية ليقدم في كتابه نظرة واضحة عن أسباب قيامه بعقد تحالف مع حركة النهضة الإسلامية. وقد استهجن عليه الكثيرون ذلك ووصفوه بالمرتد عن مبادئه. ويتطرق الرئيس الى الكيفية التي تستطيع بها مجتمعات حرمت لعقود طويلة من ممارسة حرياتها وعاشت في مجتمع ملغوم وموبوء بالرشوة والفساد من كل نوع استعادة قدرتها على صنع قرارها بنفسها والقدرة على استخدام حقها الطبيعي في التصرف والعيش بحرية ■

الاحتفال بلغة الضاد

كيف نعبّر عن عشقنا للغة العربية؟

اللغة هي مسار اساسي لتفكيك الهويات المتوترة

اللغة قد تموت عندما لا تتفاعل مع جوانب الحياة

لا أحد يعشق لغته كما يفعل العرب! لكنّ هذا العشق لا تصاحبه دوماً، للأسف، ممارسة كافية للتعبير عنه. كيف نعبّر عن عشقنا هذا؟ الإجابة سهلة، إنها فقط تكمن في «أن نتكلم»، كما يرى زياد الدريس، رئيس الخطة الدولية لتنمية الثقافة العربية المشرف على الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية ـ اليونسكو.

أن نتكلم لغتنا العربية باعتزاز ومن دون استصغار للغتنا وذواتنا وهويتنا، هذا هو أكبر عمل وأقوى فعل يمكن أن نقوم به لخدمة اللغة العربية. ما سوى ذلك من أعمال وأقوال وجهود وبحوث، هي كلها خدمات مكمّلة للفعل الأساسي الذي هو أن «نتكلم».

المديح والإطراء الخطابي للغتنا العربية، لا يجدي كثيراً لا في اكتساب المزيد من الناطقين بغيرها ولا في استرجاع المارقين منها. وقد تكون آثاره عكسية خصوصاً عندما يتم بناء زخارف المديح للغتنا على ركام النيل من اللغات الأخرى واستصغارها.

المدخل الحقيقي والفعال لرفع مكانة اللغة العربية هو ليس في كثرة مديحها... بل في كثرة استخدامها.

***

اللغة والهوية توأم، واللغات هي مسار أساسي وفذ لتفكيك الهويات المتوترة، التي وصفها أمين معلوف بالهويات القاتلة. لا شك أن كثيراً من الفروقات بين الهويات البناءة والهويات الهدامة يكمن في اللغة... اللغة المفخخة!

هناك طرق كثيرة للتعبير عن الانتماء والهوية، من أهم هذه الطرق: اللغة.

وهناك سبل كثيرة للإفصاح عن المشاعر والشعائر، من أهم هذه السبل: اللغة.

زياد الدريس*

«الحياة» اللندنية

وهناك معايير كثيرة لقياس صعود وهبوط الحضارات، وبروز وأفول الثقافات، من هذه المعايير: اللغة.

ولذا أصدر الباحث نيكولاس أوستلر كتابه التاريخي: «امبراطوريات الكلمة: تاريخ اللغة في العالم» يسرد فيه تاريخ العالم وإمبراطورياته، ليس من خلال مساحة الوطن أو اقتصاد الدولة أو تعداد الشعب، بل من خلال ازدهار اللغة وانحسارها، من عصر إلى آخر.

والذين كانوا أو ما زالوا يؤمنون بأن «اللغة» مجرد وسيلة للتواصل المحكي والمقروء بين الشعوب، أصبح رأيهم الآن مهدداً بالتهميش أكثر من ذي قبل، إذ يكتشف الأنثروبولوجيون والدارسون لتاريخ الإنسان أن اللغة لم تكن سوى المعبر الأول دائمة بين حضارة سابقة وحضارة لاحقة. واللغة قد تموت... عندما يصيبها الهزال والضعف، إما بسبب عدم تغذيتها أو بسبب تركها مقعدة وخاملة في مكان مغلق، لا تخرج إلى الهواء الطلق وتخالط الناس وتتفاعل مع جوانب الحياة، فتموت مهملة كما تموت العجائز في دور المسنين!

إذا اتفقنا على هذا التصور بالكينونة الحيوية للغة، فيمكننا القول بأن اللغات تنقرض أيضاً مثلما تنقرض الحيوانات.

لماذا تنقرض الحيوانات؟ إما لعجز وضعف فيها عن مواصلة الحياة بكفاءة، أو لعكس ذلك تماماً وهو تعاظم سيطرتها ونفوذها على الأرض بما يهدد استمرار أو نشوء كائنات أخرى أصغر وأضعف.

هل تنقرض اللغات أيضاً لنفس العلة، أو العلتين بالأصح؟!

العلة الأولى مؤكدة، فاللغة عندما تعجز أو تضعف، لعجز أهلها أو فنائهم، فإنها تفنى بالمثل. أما العلة الأخرى فهي مدار تأمل ونظر !

دعونا نتساءل: هل ما زالت البشرية تلد لغات جديدة؟ وهل يمكن ولادة لغات جديدة من دون السماح بانقراض لغات قديمة؟!

لو لم تنقرض اللغات السامية الكبرى كالكنعانية والآرامية هل كانت ستبقى وتعيش اللغات العربية والعبرية (التي كادت تكون من اللغات المنقرضة لولا إحيائها في أواخر القرن التاسع عشر ثم ازدهارها فقط مع اختلاق دولة إسرائيل). ولو لم تنقرض اللغة اللاتينية التي كانت مهيمنة على كثير من أراضي أوروبا، هل كانت ستولد وتترعرع اللغات الفرنسية والاسبانية والإيطالية المتداولة الآن؟

هل تعاظمت وهيمنت اللاتينية مثلما هيمن الديناصور، ثم انقرضت مثلما انقرض الديناصور؟

وهل ستصبح اللغة الإنكليزية من خلال هيمنتها على العالم الآن هي الديناصور القادم ... بتعاظمه ثم انقراضه؟!

لكن اللغة العربية كانت قد «تدنصرت» في قرون مضت على رقعة واسعة وممتدة من العالم، حتى ما قبل سقوط الأندلس، فلماذا لم تنقرض العربية مثلما انقرضت اللاتينية والهيروغليفية والسومرية وغيرها؟!

حسناً لن تنقرض اللغة العربية لأن الله عزوجل قد ضمن حفظها بحفظ القرآن الكريم. لكن هذا الوعد الرباني لا يشمل ضمانة عدم تهميش اللغة العربية إذا أهملها أهلها العرب من المسلمين وغير المسلمين .

كيف نحفظ لغتنا العربية من التهميش؟

بشيء واحد فقط، أكرره مرة أخرى وأختتم به كلمتي، هو بكل بساطة: أن نتكلمها، ونتباهى بذلك، لا أن نتباهى بالحديث بغيرها.

* رئيس الخطة الدولية لتنمية الثقافة العربية المشرف على الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية – اليونسكو

حين بدأت شعلة حكم الاسلام السياسي تخبو

د. ابراهيم محمد عبدالكريم العدوان

يلحظ المتتبع لنشوء الدولة الاسلامية منذ بداية الدعوة الاسلامية أن بنية الدولة قامت على وحدة المكان ووحدة الروابط بين الأفراد وعلى العقد الإجتماعي الذي ينظم العلاقة بين هؤلاء الأفراد من المسلمين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، وبينهم وبين من يعيش بين ظهرانيهم من غير المسلمين من جهة ثالثة.

وبدأت معالم بناء الدولة الاسلامية بالظهور في المدينة وفي الامصار التي فُتحت تباعاً، وعاش بكنف هذه الدولة مجتمع الانصار والمهاجرين ومن اليهود الذين ارتبطوا بالدولة الاسلامية بمواثيق وعهود ومعاهدات نظمت العلاقة بينهم، وحافظت على نشاطهم الديني والاجتماعي والاقتصادي والتجاري.

وما كان لهذه الدولة أن تُبنى وتصبح سيدة العالم آنذاك إلاّ بنشر الدين الإسلامي على يدي الرسول (ص) وأصحابه، وإنتهاجهم مبدأ الشورى، القائم على عدم التفرد في القرار فيما يتعلق بالقضايا الدنيوية، وأخذ رأي المسلمين وإشراكهم في الحكم.

وفي ضوء تطور النظم السياسية في الحكم بتغير الأزمان ظهر مصطلح الاسلام السياسي، ونظر اليه الغرب على أنه حركة أصولية استناداً الى ظاهرة الحركات الدينية في التاريخ الغربي. وأختلف المختصون في الدائرة الاسلامية حول ظاهرة الاسلام السياسي طبقاً لتوجهاتهم السياسية والثقافية وطبيعة الرؤية تجاه الاسلام من حيث كونه صاحب رؤية شاملة للحياة أم رؤية روحية أخلاقية للانسان.

فالاسلام السياسي يتبناه أفراد مسلمون تربطهم هيئة أو جماعة أو تنظيم أو حزب له نظام خاص، ويؤمن أفراده بأعماق قلوبهم بالاسلام وشعائره ونظمه وقوانينه ويعمل هؤلاء الأفراد على تطبيق تعاليم الاسلام في حياتهم اليومية، وتسعى مثل هذه الجماعات المنظمة إلى الحكم، وجعل مؤسسات الدولة تسير في برامجها وفق تعاليم الاسلام.

ولو نظرنا إلى الدول العربية التي أصابها إعصار الربيع العربي، نجد أن هذه الجماعات برزت أثناء وبعد مطالبات شعوب مصر وليبيا وتونس بالحرية، ووصلت الى الحكم مطبقة الشريعة في دستورها وتعزيز الأحكام الاسلامية في كل مرافق الحياة.

ولا يخفى على أحد أن الرافعة الرئيسة لوصول مثل هذه الجماعات إلى سدّة الحكم هو ثورة الشعوب وتوقها للحرية ودعم الدول الغربية نحو التحوّل الديمقراطي.

ولم تمض فترة على وصولها للحكم حتى بدأت شعلة حكم الاسلام السياسي في هذه البلدان تخبو وتفشل في إدارة دفة الحكم، ويمكن إرجاع سبب الفشل إلى مجموعة من العوامل منها ضعف الخبرة والممارسة في مجال الحكم والادارة وانتهاج سياسة الاقصاء للآخر واحتكار السلطة، وغربة الخطاب الاسلامي السياسي تجاه البيئة الدولية، والارث التاريخي من الخوف والعداء الدولي لظاهرة الاسلام، ودعم الدول الغربية للنظم الدكتاتورية على مدار عقود من الزمن ضد المعارضة الاسلامية بكافة أشكالها، الى جانب الحصار الدولي لهذه الجماعات إعلامياً والصراع بين المشروع الصهيوني والمشروع الديني والحضاري لظاهرة الاسلام السياسي.

والمراقب للمشهد السياسي في هذه الدول يلمح الى أن تجربة حكم الاسلام السياسي قد أثرت سلباً على التحوّل الديمقراطي الذي تاقت اليه الشعوب في المنطقة العربية، فالديمقراطية لم تتحقق والحرية لم تنلها الشعوب التي ثارت من أجلها، وتم استبدال النظم الدكتاتورية بنظم جامدة أدت الى خراب في العمران وقتل للبشر وإعاقة للتنمية واتساع لرقعة الفقر وإحداث شرخ في البنى الاجتماعية في مجتمعات المنطقة العربية.

عميد شؤون الطلبة / جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

The International Forum for Islamic Dialogue (IFID)

- A Non-profit organization based in London-United Kingdom. We depend primarily, in implementing activities across the world, on establishing working partnerships with non-governmental organizations that share our vision and goals.
- The International Forum for Islamic Dialogue (IFID) believes that the way to a better future for Muslims lies through the efforts of modernization and enlightenment which renew a sound relationship between Muslims and their current geographical location in addition to their heritage.
- Thus, IFID concentrates primarily on developing a culture of dialogue among Muslims themselves, and aims to build bridges between the trends of modernization in contemporary Islamic thought across the world and create opportunities for dialogue between them.
- **IFID** believes that attempts to modernise Islam cannot be effective without understanding the Muslim mind (in the current time), but also believes that the approach to the Muslim mind not be effective without approaching the religious component, leading thus to a need to re-read the founding text for this religious component and specifically the Holy Quran.
- **IFID** also attempts to bridge the gap between the elite and social change by adopting a method of training workshops based on contemporary values and methods of empowerment, modernization, and effective civic participation in public affairs. To achieve this goal it uses participatory workshops that target the basic foundations to plant these values and approaches to the elements of civic culture in general among contemporary Muslims, especially younger generations.

Current Activities

1. **IFID** developed a course for skills "Success in a changing world", aimed at young Muslims from varying and different backgrounds.
   Training sessions adopt the latest training methods on the development of thinking skills and raising the efficiency of performance on the individual and community levels. The approach is characterized by a unique component of the impact of religious thinking and behaviour of the individual and groups. The Forum has two programs (The Arab Programme for Arabic-speaking countries) and (The English Programme for Britain and the English-speaking countries).
2. **IFID** established and supervises the work of a network of volunteers involved in the training session on skills for "Success in a changing world", which includes members from Egypt, Iraq, Morocco, Sudan, Tunisia, Algeria, Bahrain, and Lebanon. And the Network is to pursue the development and implementation of training programs in the countries concerned.
3. **IFID** publishes and distributes a Arabic magazine "Al Rassid Al Tanweeri" or the "Enlightened Monitor" and a magazine ((Islam 21)) in English. The magazines are concerned with monitoring the latest versions of enlightened thought in the Islamic world.
4. **IFID** established a website in Arabic and another in English to monitor the latest versions of enlightened thought in the Islamic world and the website is updated regularly.
   www.ifidonline.com/m1.
5. **IFID** established a Website dedicated to its Training Course Network in the Arab region (Skills for Success in a Changing World). The website has an Arabic news section that includes documentation of visits to the countries concerned in addition to the Graduate Forum.
6. **IFID** established a Website dedicated to its training course programme for skills to "Success in a changing world" that includes an English news network and documentation of the training courses in Britain and Europe in addition to the Graduate Forum.
7. **IFID** organizes educational/ social trips for graduates of training courses in London - United Kingdom.
8. **IFID** founded a (Research Unit) for the purpose of research and issuing papers on the education received by Muslims in the West from official sources (government schools) and informal (civil, educational institutions, mosques, etc.).
9. **IFID** organises seminars for researchers and those involved in the affairs of efforts to modernize religious thought and public education and education for Muslim generations.

Past Activities:

1. "Friday Notes" Entries are generally articles written by Muslims from several countries, on issues of contemporary Islamic concern. These articles are sent by e-mail on Friday, to all the participants in our site.
2. Hosting seminars dealing with specific aspects related to the current rate of Muslims and the dissemination of the proceedings and the results and submitting them to individuals or organizations concerned.
3. "Islam youth 21" publications, which focuses on the Islamic identity of Muslim youth perspective.

لمحة عن تاريخ
المنبر الدولي للحوار الإسلامي

تأسس المنبر الدولي للحوار الإسلامي في العام 1994 كمنظمة غير ربحية، متخذا من العاصمة البريطانية لندن مقرا رئيسا له.

والمنبر صوت مستقل يدعو إلى فهم الإسلام بنحو متنوّر وعصري. ذلك إننا نعتقد أن بوسع المسلمين الديمقراطيين أن يصيروا قوة استقرار وبناء لتطوير مؤسسات عامة، ومجتمعات مسلمة حديثة، وان يلعبوا دورا بارزا في إشاعة السلام في العالم. فمفتاح باب مستقبل أفضل للأمم المسلمة مرتبط بتطوير قراءات عصرية للإسلام، والفكر الإسلامي، والموقف المتلائم مع عالمنا المعاصر.

ونعتقد أيضا أن بمقدور المؤسسات العامة الحديثة تطوير مهارات المهنيين، وبهذا تسهم في تحديث المجتمعات المسلمة.

أسس المنبر الدولي للحوار الاسلامي وتولى إدارته التنفيذية الدكتور ليث كبة من العام 1994 حتى العام 1998، ليأتي الدكتور منصور الجمري، مديرا تنفيذيا ثانيا، من العام 1999 حتى العام 2001، وتولى الدكتور نجاح كاظم إدارة المنبر من العام 2001 ـ 2011، والآن تتولى هاجر القحطاني منصب مديره التنفيذي.

لماذا الراصد التنويري؟

منذ تأسيس المنبر الدولي للحوار الاسلامي دعونا عبر نشرة اسلام 21، الى فهم معاصر مستنير للاسلام ومعالجة ملفات مهمة كالعنف والديمقراطية والتعددية وفهم الآخر وغيرها، مساهمين بذلك منذ البداية في طرح افكار رائدة وجريئة قبل حوالي عقدين من الزمن. اليوم واثر مشاركة العديد من الاصوات التنويرية في المشروع الفكري للمنبر الدولي للحوار الاسلامي، نكون قد وصلنا، في اعتقادنا، الى مرحلة جديدة تتميز بملامسة محاور تنويرية اوسع، ومساهمة كتّاب ومواقع ومنابر وجمعيات واصدقاء، تدعو جميعها الى فهم معاصر ومستنير للاسلام، وهو اساس منهجنا، وهنا جاءت مجلة «الراصد التنويري» لتكون بمثابة الرسالة التي تسعى لعكس هذه المساهمات، في محاولة جادة وحقيقية لنشر الوعي واثارة الجدل حول كثير من المسكوت عنه، كمن يرمي حجراً في مياه ساكنة، تتسع مداراته لتصل الى الجميع.

alrasid@islam21.net
www.islam21.net

Al-Rasid Al-Tanweeri P. O. Box: 5856, London WC1N 3XX, United Kingdom **Phone:** (+44) 20 7724 6260